# العلاقة بين قابلية الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للقراءة وتأخير تقرير المراجعة وأثر طول فترة ارتباط مراقب الحسابات وحجم مكتبه على هذه العلاقة

## دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة بالبورصة المصرية


إعداد

**د. نعمة حرب مشابط**

**أستاذ مساعد المحاسبة، كلية التجارة، جامعة دمنهور**

neama_meshapet@yahoo.com



**المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية**

كلية التجارة – جامعة دمياط

**المجلد الرابع - العدد الأول – الجزء الثاني - يناير ٢٠٢٣**

**التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:**

**مشابط**، نعمة حرب (٢٠٢٣). العلاقة بين قابلية الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للقراءة وتأخير تقرير المراجعة وأثر طول فترة ارتباط مراقب الحسابات وحجم مكتبه على هذه العلاقة: دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة بالبورصة المصرية. **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة دمياط، ١٤(١)٢، ٩١٩-٩٧٧.

**رابط المجلة: https://cfdj.journals.ekb.eg/**

# العلاقة بين قابلية الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للقراءة وتأخير تقرير المراجعة وأثر طول فترة ارتباط مراقب الحسابات وحجم مكتبه على هذه العلاقة دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة بالبورصة المصرية

د. نعمة حرب مشابط

**ملخص البحث:**

استهدف البحث دراسة واختبار العلاقة بين قابلية الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للقراءة وتأخير تقرير المراجعة، واختبار أثر كل من طول فترة ارتباط مراقب الحسابات وحجم مكتبه على هذه العلاقة.

ولتحقيق هذا الهدف تم إجراء دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة غير المالية المسجلة بالبورصة المصرية عن الفترة من ٢٠١٤م حتى ٢٠١٩م، وذلك لاختبار العلاقة بين قابلية الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للقراءة وتأخير تقرير المراجعة، في ظل وجود طول فترة ارتباط مراقب الحسابات وحجم مكتبه كمتغيرين معدلين Moderating variables. مع ضبط العلاقة بينهما من خلال مجموعة من متغيرات الرقابة الأساسية وهي؛ حجم وعمر منشأة عميل المراجعة، مدى تحقيقها لخسائر، درجة الرفع المالي لها، معدل العائد على الأصول كمقياس للربحية، مدى تغير مراقب الحسابات، وتوقيت إنتهاء السنة المالية للشركة. بالإضافة إلى أتعاب مراقب الحسابات ونوع رأيه كمتغيرات رقابة إضافية.

وتوصلت الباحثة إلى انخفاض قابلية الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للقراءة لأغلبية الشركات المسجلة بالبورصة المصرية حيث حصلت معظم الشركات على ١٥,٨ درجة على مقياس Fog index مما يدل على صعوبة القراءة. وأن متوسط فترة التأخير لتقرير المراجعة لدى الشركات المسجلة بالبورصة المصرية تبلغ ٧٣ يوما.

كما توصلت إلى أن العلاقة بين قابلية الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للقراءة مقاسة بموشر صعوبة القراءة (Fog index) وتأخير تقرير المراجعة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية علاقة عكسية غير معنوية. وتم تعزيز هذه النتيجة من خلال إجراء التحليل الإضافي، كما تم اختبار مدى متانة أو حساسية النموذج المستخدم في اختبار تلك العلاقة من خلال تحليل الحساسية.

كما توصلت أيضا إلى أن طول فترة ارتباط مراقب الحسابات وحجم مكتبه يؤثران على العلاقة بين قابلية الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للقراءة وتأخير تقرير المراجعة، حيث تغيرت المقاييس الإحصائية بإدخال هذين المتغيرين في النماذج كمتغيرين معدلين.

وبناء على النتائج التي تم التوصل إليها توصي الباحثة بزيادة الاهتمام بقضيتي قابلية القوائم المالية وإيضاحاتها المتممة للقراءة وتأخير تقرير المراجعة لما لهما من تأثير على جودة ونفعية المعلومات المحاسبية.

**الكلمات المفتاحية**: القابلية للقراءة، الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، تأخير تقرير المراجعة، طول فترة ارتباط مراقب الحسابات، حجم مكتب المراجعة.

**١/ مقدمة البحث:**

إن الهدف الأساسي من إعداد القوائم المالية هو توفير معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، وتمثل القوائم المالية الوسيلة الفعالة لتحقيق وظيفة الاتصال في عمليات التقرير المالي. ومما لا شك فيه أنه من الصعب تحديد احتياجات مستخدمي القوائم المالية من المعلومات المالية، بسبب تعدد هؤلاء المستخدمين وتنوع احتياجاتهم. وقد تكون بداية جيدة لتلبية هذه الاحتياجات عند تحديد مدى قابلية القوائم المالية وإيضاحاتها المتممة للفهم، ومن ثم مدى قابليتها للقراءة والقدرة على استيعابها (Tschopp et al., 2018).

ولقد أكد مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في إطاره المفاهيمي للمحاسبة المالية على أهمية توصيل القوائم المالية لمعلومات نافعة للمستثمرين الحاليين والمحتملين والدائنين الحالين والمحتملين وغيرهم من أصحال المصالح، وذلك لتمكينهم من اتخاذ القرارات بشكل سليم، بحيث يجنبهم من الاختيار العكسي Adverse selection عند اتخاذ هذه القرارات. وحتى تكون هذه المعلومات نافعة فينبغي أن تكون مفهومة وخالية من التعقيد، أي قابلة للقراءة من الذين لديهم قدر معقول من المعرفة بالأعمال والأنشطة الاقتصادية.

كما تؤكد هيئات أسواق رأس المال في العالم على أهمية قابلية القوائم المالية وإيضاحاتها المتممة للقراءة، وذلك لأن معلومات القوائم المالية ليست مفيدة للمستثمرين والدائنين فحسب بل مفيدة للمحللين الماليين وواضعي قوانين أسواق رأس المال والمستيفيدين الآخرين (Salehi et al., 2020).

وتقوم الشركات بالإفصاح عن المعلومات الهامة التي تساعد في اتخاذ القرارات الرشيدة بحيث تعكس هذه المعلومات الوضع الاقتصادي للشركة بشفافية وتكون خالية من الطول غير المبرر والتعقيد، وبالتالي تكون قابلة للقراءة لتزيد منفعة القوائم المالية بشكل عام وإيضاحاتها المتممة التي تحتوي على الإفصاحات بشكل خاص.

ولقد أصبح في الوقت الحاضر إعداد القوائم المالية وإيضاحاتها أكثر تعقيدا بسبب زيادة متطلبات معايير وقواعد التقرير المالي، مما أدى إلى زيادة كمية ونوعية الإفصاحات المطلوبة في القوائم المالية وإيضاحاتها المتممة. لذلك من المهم البحث عن مدى نفعية المعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر لمستخدمي القوائم المالية (Tschopp et al., 2018).

لذلك يتم النظر للقوائم المالية كوسيلة لتوصيل رسالة من الشركة عن أعمالها وأنشطتها الاقتصادية خلال الفترة المالية، وهذه الرسالة تُوجه إلى مستخدمي القوائم المالية، وإذا كانت هذه الرسالة غير واضحة ومعقدة وغير مفهومة وبالتالي غير قابلة للقراءة، فإنها لا تحقق الهدف منها. وهو استخدام هذه المعلومات في اتخاذ القرارات المختلفة. لذلك تُعد سهولة قراءة القوائم المالية من أهم الصفات التي تحقق الهدف منها.

ولا تعد القابلية للقراءة الخاصية الوحيدة التي تزيد من منفعة المعلومات المحاسبية، ولكن تعد الوقتية أو توفير المعلومات في الوقت المناسب من أهم الخصائص التي تُزيد منفعة المعلومات. لذلك يؤكد المستثمرون والدائنون والمديرون والمنظمون والمراجعون والأكاديميون وهيئات سوق المال على أهمية وقتية المعلومات المحاسبية وعدم تأخيرها، لتجنب انخفاض استجابة الأسواق لهذه المعلومات في حالة تأخيرها (Bryan and Mason, 2020).

ولعل أحد أهم الأسباب التي تؤدي إلى تأخير المعلومات المحاسبية وعدم توفرها في الوقت المناسب هو تأخير إصدار تقرير المراجعة. وإذا كان هدف المحاسبة هو الاتصال فإن هدف المراجعة أيضا الاتصال بين مراقبي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية. وهدف هذا الاتصال هو مساعدة هؤلاء

المستخدمين لتحديد مدى جودة المعلومات التي حصلوا عليها من القوائم المالية (Barnett and Leoffler, 1979). فيقوم مراقب الحسابات بدور هام في أسواق المال من خلال تقديم التوكيد المستقل ودعم الثقة في المعلومات المحاسبية، وهذا يحسن من عملية اتخاذ القرارات مما يؤدي إلى كفاءة تخصيص الموارد (Blanco et al., 2021.

وبالرغم من أن خاصية الوقتية من الخصائص المعززة للمعلومات المحاسبية التي أكد عليها مجلس معايير المحاسبة الدولية في إطاره المفاهيمي للمحاسبة المالية، إلا أن تأخير تقرير المراجعة يؤثر سلبا على وقتية المعلومات المحاسبية. وذلك لأن توقيت إصدار تقرير المراجعة يمثل قيمة مضافة لمستخدمي المعلومات المحاسبية، والتأخير في إصدار هذا التقرير قد يؤدي إلى عدم الاستفادة من هذه المعلومات. وبالتالي يعد توقيت إصدار تقرير المراجعة مقياسا لجودة عملية المراجعة. كما تعكس مدى ملائمة ومصداقية المعلومات الواردة في القوائم المالية (محمد، ٢٠١٦).

وبالنظر لمعايير المراجعة المصرية ومدى الاهتمام بتوقيت إصدار تقرير المراجعة. يتضح أنها لم تحدد مدى زمني لتاريخ تقرير المراجعة، ولكن فقط أشارت إلى أن تاريخ التقرير يقترن بتاريخ الحصول على أخر دليل كافي وملائم مستخدم في عملية المراجعة. وهذا يعني أن معايير المراجعة المصرية لا تعترف ضمنيا بمشكلة تأخير تقرير المراجعة (الابياري، ٢٠١٧)[١]. لذلك من الجيد معرفة مدى تأخير تقرير المراجعة في الشركات المصرية ومدى تأثير قابلية القوائم المالية وإيضاحاتها المتممة للقراءة على هذا التأخير.

**٢/ مشكلة البحث:**

بمرور الزمن ازداد عدد مستخدمي القوائم المالية وتطورت احتياجاتهم. وهذا جعلهم يواجهون صعوبة في تفسير المعلومات، مما يصعب عليهم استخدام هذه المعلومات في اتخاذ القرارات، مما يقلل من التداول على أسهم الشركة التي تتسم قوائمها المالية وإيضاحاتها المتممة بالتعقيد وعدم قابليتها للقراءة (Tschopp et al., 2018).

وازدادت قضية قابلية القوائم المالية وإيضاحاتها المتممة للقراءة في الآونة الأخيرة بعد اتجاه العديد من الدول إلى تبني معايير التقرير المالي الدولي IFRS. حيث تتطلب هذه المعايير متطلبات عديدة للإفصاح المحاسبي مقارنةً بالمعايير الأخرى. حيث نُشر في أواخر عام ٢٠٠٩ في أحد المجلات الدورية المنشورة في لندن أن الشركات تخلت عن محاولة جعل قوائمها المالية قابلة للقراءة بسبب الاهتمام المتزايد بالمتطلبات القانونية والتنظيمية، مما جعلها وسيلة اتصال للمستثمرين أقل نفعًا (Richards and Staden, 2015). لذلك من المهم البحث عن الوسائل التي تساعد على انتاج معلومات محاسبية نافعة لمستخدمي القوائم المالية.

كما يعد تأخير إصدار تقرير المراجعة أحد القضايا الهامة في الوقت الحاضر التي تؤثر على منفعة المعلومات المحاسبية وبالتبعية تؤثر على أداء أسواق المال (Bryan and Mason, 2020). لذلك سعت العديد من الهيئات المهنية إلى وضع حد أقصى من الأيام لإصدار القوائم المالية مرفق معها تقرير المراجعة. وذلك كمحاولة لعدم تأخير نشر القوائم المالية وحتى تتمكن أسواق المال من العمل بكفاءة (محمد، ١٩٩٥).

[١] ينبغي توفير التقرير خلال ٩٠ يوما من إنتهاء السنة المالية بناء على تعليمات الهيئة العامة للرقابة المالية.

ونصت القوانين المصرية[١] على الزام الشركات التي تعمل بالبيئة المصرية والمدرجة بالبورصة المصرية أن تقدم قوائمها المالية المعتمدة من مراقب الحسابات خلال ٩٠ يوما من انتهاء السنة المالية. لذلك تمثل قضية تأخير تقرير المراجعة من المشكلات التي تؤثر على وقتية المعلومات خاصة في الاقتصاديات الناشئة، حيث لا يمكن الاعتماد بشكل جيد على المعلومات الأخرى للقوائم المالية؛ مثل الإصدارات الإعلامية وتوقعات المحللين الماليين (Aljaaidi et al., 2019).

وتعد مصر من الاقتصادات الناشئة التي يصعب فيها الاعتماد على معلومات أخرى بخلاف القوائم المالية التي يتم مراجعتها من خلال مراقب الحسابات. لذلك تحاول الباحثة دراسة واختبار العلاقة بين قابلية الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للقراءة وتأخير تقرير المراجعة في مصر، بالإضافة إلى مدى تأثر هذه العلاقة بطول فترة ارتباط مراقب الحسابات بالعميل، وحجم مكتب المراجعة.

وتأسيسا على ما سبق يمكن بلورة مشكلة البحث في التساؤلات التالية: ما قابلية الإيضاحات المتممة للقراءة؟ وما أهميتها في جعل القوائم المالية مفهومة؟ وكيف يمكن قياسها؟ ما محددات تأخير تقرير المراجعة بشكل عام، وفي مصر بشكل خاص؟ وما شكل واتجاه العلاقة بين قابلية الإيضاحات المتممة للقراءة وتأخير تقرير المراجعة؟ وما شكل واتجاه هذه العلاقة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية؟ وهل تتأثر هذه العلاقة بطول فترة ارتباط مراقب الحسابات وحجم مكتبه؟

٣/ **أهمية ودوافع البحث**:

تنبع أهمية البحث العلمية من أهمية قضيتي قابلية القوائم المالية وإيضاحاتها المتممة للقراءة وتأخير تقرير المراجعة. حيث يمثلان محددين هامين لخصائص المعلومات المحاسبية التي ينبغي توصيلهم للمستخدمين حتى يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات. كما تنبع أهمية البحث الأكاديمية من أن معظم الدراسات التي تناولت موضوع القابلية للقراءة تناولته من خلال اختبار العلاقة بين هذه القابلية وأداء الشركة وكفاءة الاستثمار، ورد فعل السوق، وخصائص المحللين الماليين. ولكن نادرًا أن تكون الدراسة في سياق المراجعة الخارجية (Kawada and Wang, 2020). بالرغم من أن مراقب الحسابات يعد شريكا في عملية الاتصال وتوصيل المعلومات المالية عن الشركة محل المراجعة، لذلك تنبع أهمية البحث من أهمية دور مراقب الحسابات كمشارك في عملية الاتصال وتوصيل المعلومات لمستخدمي القوائم المالية.

ومن أهم دوافع الباحثة للقيام بهذا البحث معرفة مدى قابلية الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للقراءة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وكذلك محددات تأخير تقرير المراجعة في هذه الشركات. ثم اختبار وتفسير العلاقة بين قابلية الإيضاحات المتممة للقراءة وتأخير تقرير المراجعة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. وكذلك مدى تأثر هذه العلاقة بطول فترة ارتباط مراقب الحسابات بعميل المراجعة، وأيضا مدى تأثرها بحجم مكتب المراجعة.

كما تعد ندرة البحوث العربية، وخاصة المصرية - في حدود علم الباحثة- التي تناولت العلاقة محل الدراسة أحد دوافع البحث، بالرغم من أهمية قضيتي القابلية للقراءة وتأخير تقرير المراجعة. مما يساهم هذا البحث في إضافة مرجع يتناول هاتين القضيتين في المكتبتين العربية والمصرية.

[١] قانون الشركات المصري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والمعدل بقانون ٣ لسنة ١٩٩٨ واللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال ٩٥ لسنة ١٩٩٢.

**٤/ هدف البحث:**

يستهدف البحث دراسة واختبار العلاقة بين قابلية الإيضاحات المتممة للقوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة للقراءة وتأخير تقرير المراجعة. بالإضافة إلى اختبار مدى تأثر هذه العلاقة بطول فترة ارتباط مراقب الحسابات بالعميل، وأيضا مدى تأثرها بحجم مكتب المراجعة. وذلك على عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠١٩.

**٥/ حدود البحث:**

يقتصر البحث على دراسة واختبار العلاقة بين قابلية الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للقراءة وتأخير تقرير المراجعة. مع التركيز على متغيرين معدلين لهذه العلاقة وهما طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بالعميل وحجم مكتب المراجعة. لذلك يخرج عن نطاق البحث أية متغيرات معدلة أخرى قد تؤثر على هذه العلاقة (مثل جودة المراجعة).

كما تعتمد الدراسة على قياس فترة تأخير تقرير المراجعة على عدد الأيام من نهاية السنة المالية حتى تاريخ توقيع مراقب الحسابات على هذا التقرير، وهذه الفترة تكون ضمن مسئولية مراقب الحسابات، ويخرج عن نطاق البحث التأخير الناتج من الفترة بين توقيع مراقب الحسابات وتاريخ نشر القوائم المالية، حيث أن هذه الفترة ليست ضمن مسئوليات مراقب الحسابات ولكن من مسئوليات إدارة الشركة.

كما تقتصر عينة البحث على الشركات (غير المالية) المسجلة بالبورصة المصرية، ويخرج عنها المؤسسات المالية والشركات غير المالية غير المقيدة بالبورصة المصرية. وأخيرًا فإن القدرة على تعميم نتائج البحث ستكون مشروطة بضوابط اختيار العينة.

**٦/ خطة البحث:**

تأسيسا على مشكلة البحث وأهميته ودوافعه وفي ضوء هدفه وحدوده فإن البحث سوف يستكمل على النحو التالي:

١/٦ قابلية القوائم المالية وإيضاحاتها المتممة للقراءة من منظور مهني.

٢/٦ تحليل العلاقة بين قابلية الإيضاحات المتممة للقراءة وتأخير تقرير المراجعة واشتقاق الفرض الأول للبحث.

٣/٦ تحليل أثر طول فترة ارتباط مراقب الحسابات وحجم مكتبه على العلاقة بين قابلية الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للقراءة وتأخير تقرير المراجعة واشتقاق باقي فروض البحث.

٤/٦ الدراسة التطبيقية.

٥/٦ نتائج البحث والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

**١/٦ قابلية القوائم المالية وإيضاحاتها المتممة للقراءة من منظور مهني.**

تعد المعلومات بشكل عام المتغير الأساسي الذي يستخدم في عملية اتخاذ القرارات لإزالة الغموض وعدم التأكد الذي يحيط بعملية اتخاذ القرارات، وذلك لتجنب الاختيار العكسي الناتج من عدم تماثل المعلومات بين إدارة الشركة ومستخدمي القوائم المالية. وتعد المعلومات المحاسبية بشكل خاص وسيلة الاتصال بين إدارة الشركة (الأطراف الداخلية) والمساهمين والمستخدمين الآخرين للمعلومات المحاسبية (الأطراف الخارجية) (Barnett and Leoffler, 1979).

ومن المهم أن تكون المعلومات مفيدة ونافعة لمتخذي القرارات. وتتحقق هذه النفعية عندما يسهل قراءة هذه المعلومات (Salehi et al., 2020). لذلك يؤكد القائمون على تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة والمشرعين في أسواق رأس المال على أهمية سهولة وعدم تعقيد التقارير المالية. حيث تستخدم هذه التقارير في مقارنة أداء الشركات على مدار عدة سنوات ومقارنتها بالشركات الأخرى. وبالتالي من المهم الإفصاح عن المعلومات الهامة التي تساعد في اتخاذ القرارات بشكل صحيح بحيث تعكس الوضع الاقتصادي للشركة، كما ينبغي أن تتسم بالشفافية والقابلية للمقارنة. وهذا يعني أن تكون المعلومات المحاسبية خالية من الطول والتعقيد، أي تكون قابلة للقراءة، حتى يسهل فهمها واالاستفادة منها (Seifzadeh et al., 2021).

ولقد بدأ الحديث عن القابلية للقراءة في مجالات الاتصال وعلم النفس والتعليم للإشارة إلى سهولة الفهم لرسالة ما بسبب أسلوب الكتابة (Barnett and Leoffler, 1979). ثم انتقل الحديث بعد ذلك عن قابلية التقارير المالية للقراءة، وتم استخدام هذا المصطلح Readability (القابلية للقراءة) كمرادف لعدم التعقيد وفهم المعلومات المحاسبية.

لذلك سنتناول القابلية للقراءة من حيث تعريفها، أهميتها، وتأثيرها على مستخدمي القوائم المالية. ثم ننتقل لأهمية قابلية الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للقراءة، وكيفية قياسها. ثم أخيرا العوامل المؤثرة فيها. وذلك كله من منظور مهني كما يلي:

**١/١/٦ مفهوم القابلية للقراءة وأهميتها من منظور مهني:**

تعد القابلية للقراءة من السمات التي ينبغي توافرها في النص المكتوب وتتطلبها تقنيات الكتابة ونظريات الاتصال. وتحدد القابلية للقراءة مدى سهولة القراءة لنص مكتوب بالنسبة للنصوص الأخرى (Fakhfakh, 2016). أي أنها جودة النص المكتوب من حيث قراءته (Hesarzaden and Bazrafshan, 2018) وهذه الجودة تنعكس على فهم القارئ لهذا النص (Chang and Stone, 2019). وتتمثل السمات التي تجعل النص قابلا للقراءة في أن يكون النص ذات جمل قصيرة، ويستخدم فيه الكلمات الشائعة المعروفة، وأيضا استخدام الكلمات ذات المقاطع الصوتية القليلة، والكتابة بطريقة المبني للمعلوم وليس الكتابة المبنية للمجهول، مع تخفيض استخدام المصطلحات المتخصصة (Xu et al., 2020).

وتعنى القابلية للقراءة للنصوص المحاسبية مدى قابلية الإفصاح المحاسبي للقراءة، ومدى سهولة النص وقدرته على توصيل الرسالة المحاسبية بنجاح (Cheung and Lau, 2016). وتحمل التقارير المالية رسالة مقدمة من الشركة عن أعمالها وأنشطتها الاقتصادية خلال الفترة المالية، وتوجه هذه الرسالة إلى مستخدمي المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاقتصادية. وبالتالي إذا كانت هذه الرسالة غير واضحة وغير مفهومة فإنها لا تحقق الهدف منها وتقل منفعتها في اتخاذ القرارات (Cheung and Lau, 2016).

وتنبع أهمية القابلية للقراءة من أهمية استخدام محتوى التقارير المالية في اتخاذ القرارات المختلفة، خاصة في ظل انخفاض القابلية للقراءة، حيث أوضحت دراسة Richards and Staden (2015) أنه في أواخر عام ٢٠٠٩م نشرت مجلة إنجليزية تقريرا أوضحت فيه أن الشركات الإنجليزية تخلت عن محاولة جعل تقاريرها السنوية قابلة للقراءة بسبب كثرة المتطلبات القانونية والتنظيمية، أي أصبح الاهتمام بالالتزام بالمتطلبات التنظيمية أكثر من الاهتمام بجعل التقارير المالية قابلة للقراءة.

كما تنبع أهميتها من أهمية القرارات التي يتم اتخاذها اعتمادا على محتوى هذه التقارير، فلقد أوضحت دراسة Chang and Stone (2019) أن قابلية التقارير المالية للقراءة تؤثر على قرارات المستثمرين. كما أنها تؤثر على عدد التعاملات والمعاملات على الأسهم (Salehi et al., 2020). لذلك يتم استخدام القابلية للقراءة كمؤشر لجودة التقارير المالية وعلاقتها بكفاءة الاستثمار (Kawada and Wang, 2020).

وأكدت على ذلك دراسة Seifzadeh et al., (2021) حيث أوضحت أن SEC[1] الأمريكية قامت بدراسة موسعة عام ١٩٦٧ لتوضيح أهمية قابلية التقارير المالية للقراءة. واستنتجت أن معظم المستثمرين غير قادرين على فهم التقارير المعقدة التي تصدرها الشركات. ومنذ ذلك الوقت تم الاهتمام بشكل ملحوظ بقابلية التقارير المالية للقراءة. ومساعدة الشركات على تجنب إصدار قوائم مالية غامضة وغير مفهومة، لأن إصدار تقارير مالية غامضة يؤدي إلى صعوبة مقابلة توقعات مستخدمي التقارير المالية من المعلومات (Blanco et al., 2021).

وكل ما سبق جعل أهمية قابلية التقارير المالية للقراءة في ازدياد في الوقت الحاضر مما جعل القابلية للفهم أحد الخصائص النوعية للمعلومات في التقارير المالية تبعا للإطار المفاهيمي لمعايير التقرير المالي الدولي IFRS (Xu et al., 2020).

وتتضمن التقارير المالية العديد من العناصر أهمها القوائم المالية وإيضاحاتها المتممة، تقارير مجلس الإدارة، مناقشات وتحليلات الإدارة ... وغيرها من العناصر.

وتعد القوائم المالية من أهم العناصر التي توصل رسالة محاسبية مباشرة إلى متخذي القرارات. وتعد الإيضاحات مكملة لهذه القوائم وتقدم معلومات إضافية للمساعدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة. ويكون كل إيضاح متبوعا برقم محدد يتم ذكره في القوائم المالية. وتوفر هذه الإيضاحات توضيحا وتفسيرا للأرقام المحاسبية المدرجة في صلب القوائم المالية، بالإضافة إلى عرض السياسات المحاسبية والمعايير والطرق المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية (Tschopp et al., 2018).

وتعد الإيضاحات المتممة هامة لأنها تمثل الجزء الأكبر من القوائم المالية وتشتمل على الإفصاحات المحاسبية المطلوبة من معايير المحاسبة، أو هيئة سوق المال (Hesarzaden and Bazrafshan, 2018). كما تعد توسعا للمعلومات الواردة في صلب القوائم المالية، وتستخدم كأداة لفحص هذه المعلومات، بالإضافة إلى توفيرها معلومات إضافية حول أداء الشركة، وبالتبعية يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المختلفة (Tschopp et al., 2018).

ولقد وفرت دراسة Karim and Sarkar (2020) دليلا على أهمية الإيضاحات المتممة للقوائم المالية في اتخاذ القرارات الرشيدة. حيث أوضحت أن SEC الأمريكية أظهرت موقفا يرتبط بشركة الورق الدولية، حيث قام المستثمرون لديها بحساب معدل العائد على الاستثمار بنسبة ٧,٦٪ وذلك بالاعتماد فقط على المعلومات المدرجة في صلب القوائم المالية. ولكن عندما تم أخذ المعلومات الإضافية المدرجة في الإيضاحات المتممة فأصبح معدل العائد على الاستثمار ٢,٢٪، وبالتالي تغيرت العديد من القرارات بسبب هذه المعلومات الإضافية.

وازداد حجم وأهمية الإيضاحات المتممة مع زيادة الإفصاح فيها بسبب عولمة الاقتصاد وتطور الأدوات المالية للمساعدة في إدارة المخاطر والحد من الأزمات المالية. وهذه الزيادة تتمثل في كمية الإفصاح من حيث عدد الإيضاحات وطولها وأحيانا تعقيدها. مما أدى إلى صعوبة فهم هذه الإيضاحات

[1]The U.S. Securities and Exchange Commission

وانخفاض قابليتها للقراءة، مما قلل من منفعة المعلومات المحاسبية التي هدفها الأساسي مساعدة أصحاب المصالح في اتخاذ القرارات (Henderson, 2020).

وتنبع أهمية الإيضاحات المتممة من نظرة مستخدمي القوائم المالية لها، حيث يتم النظر إليها على أنها جزء لا يتجزء من القوائم المالية. وبالتالي ينبغي أن تكون هذه الإيضاحات مفهومة وقابلة للقراءة (Henderson, 2020).

ولقد بدأ الاهتمام بقابلية الإيضاحات المتممة للقراءة منذ ثمانينات القرن الماضي، وازداد هذا الاهتمام مؤخرا بسبب انخفاض القابلية للقراءة في الوقت الحاضر، حيث قامت دراسة Tschopp et al., (2018)) بتحليل قابلية الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للقراءة للشركات الأمريكية على مدى زمني يبلغ خمسة عشر عاما، واستنتجت الدراسة أن القابلية للقراءة قلت مع مرور الزمن وذلك بسبب زيادة متطلبات الإفصاح المتزايدة من معايير المحاسبة.

ولقد أوضحت دراسة Richards and Staden (2015) أن معظم الدراسات التي تناولت قابلية التقارير المالية للقراءة ركزت على أهمية قابلية الإيضاحات المتممة للقراءة، بالإضافة إلى مناقشات الإدارة أكثر من أي عنصر آخر في التقارير المالية. وقد يرجع ذلك إلى أهمية الاستعانة بالإيضاحات المتممة في عملية اتخاذ القرارات. حيث استنتجت دراسة Tschopp et al., (2018) أن هناك علاقة بين فهم القوائم المالية وإيضاحاتها المتممة والتداول على سهم الشركة، بحيث يقل التداول على سهم الشركة التي يصعب فهم قوائمها المالية وتقل قابليتها للقراءة.

وقد يرجع ذلك إلى ما أوضحته دراسة Sakar and Karim (2020) بأن قابلية القوائم المالية وإيضاحاتها المتممة للقراءة تزداد إذا كانت أرباح الشركة مستمرة مما يؤدي إلى زيادة التداول على سهم الشركة. وأكدت على ذلك الدراسات (Cheung and lau (2016); Henderson (2020); Stone and Lodhia (2019)) حيث أوضحوا أن القوائم المالية وإيضاحاتها المتممة عندما تكون قابلة للقراءة فإنها تُفعل الاتصال للمعلومات المالية للمستفيدين لتمكنهم من اتخاذ القرارت الصحيحة بسبب فهم المعلومات المحاسبية وزيادة نفعيتها مما ينعكس على زيادة التداول على السهم.

ويحدث العكس عندما تقل قابلية القوائم المالية وإيضاحاتها للقراءة، حيث يقل الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات دون النظر إلى كمية المعلومات فيها، مما يؤثر بالسلب على المستثمرين والمحللين الماليين، ويقل الاقبال على التعامل على السهم.

وبسبب أهمية الإيضاحات المتممة للقوائم المالية سعت SEC الأمريكية إلى تحسين قابليتها للقراءة. حيث أوضحت دراستي Karim and Sarkar (2020); Tschopp et al., (2018) أن SEC حريصة على تحسين الإفصاح في الإيضاحات المتممة لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم.

كما أصدرت تقريرا عام ١٩٦٩ طلبت فيه تحسينات الإفصاح من حيث قابليته للقراءة، وكانت أهم توصياته هي تجنب النصوص الطويلة عند إعداد الإيضاحات المتممة. كما أطلقت برنامجا عام ١٩٩٦م لتقديم النصح للشركات المسجلة بالبورصة الأمريكية بشأن كيفية كتابة الإفصاحات المختلفة في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية بطريقة تؤدي إلى زيادة قابليتها للقراءة وتخفيض التعقيد بها.

كما أصدرت عام ١٩٩٨م كتابا يمثل مرشدا لكيفية كتابة التقارير المالية (Plain English Handbook) مما يدل على اعتراف SEC الأمريكية بأهمية قابلية الإيضاحات المتممة للقراءة، لذلك تبحث دائما عن الوسائل المختلفة لتحديثها وتبسيطها لجعلها أكثر جدوى للمستخدمين.

وتعد قابلية القوائم المالية وإيضاحاتها المتممة للقراءة هامة لمراقب الحسابات، حيث أوضحت دراسة Blanco et al., (2021) أن القابلية للقراءة تزيد منفعة القوائم المالية مما يؤدي إلى مقابلة توقعات مستخدمي القوائم المالية وتخفيض فجوة التوقعات. وأكد على ذلك تقرير صادر من مكتبي KPMG[1] و EY عام ٢٠١٥م وبين هذا التقرير أهمية قابلية القوائم المالية وإيضاحاتها المتممة للقراءة بالنسبة لمراقب الحسابات.

وانخفاض قابلية الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للقراءة يُزيد من خطر الارتباط Audit engagement risk لمراقب الحسابات، حيث تصبح تلك الإيضاحات الجزء الأضعف في القوائم المالية مما يقلل من منفعتها (Henderson, 2020). وذلك لأن بعض الشركات تعد قوائم مالية صعبة القراءة للتخفيف من حدة المعلومات السلبية في القوائم المالية (Tschopp et al., 2018). وينتج عن ذلك صعوبة توصيل الحقائق كاملة لمستخدمي القوائم المالية مما يُزيد خطر الارتباط لمراقب الحسابات. لذلك الاتجاه الحالي هو السعي لزيادة قابلية التقارير المالية للقراءة بشكل عام والقوائم المالية وإيضاحاتها المتممة بشكل خاص. ولكي يتم تدعيم القابلية للقراءة ينبغي معرفة العوامل المؤثرة فيها.

**٢/١/٦ العوامل المؤثرة في قابلية الإيضاحات المتممة للقراءة:**

تتعدد العوامل المؤثرة في قابلية الإيضاحات المتممة للقراءة، ويمكن تحديد هذه العوامل من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع. وتعد دراسة Smith and Smith (1971) من أوائل الدراسات التي تناولت موضوع قابلية الإيضاحات المتممة للقراءة، وتواترت بعدها العديد من الدراسات. ويمكن تحديد العوامل المؤثرة على القابلية للقراءة اشتقاقا من هذه الدراسات.

ولقد قسمت دراسة Salehi et al., (2020) البحوث التي تناولت هذا الموضوع إلى قسمين؛ الأول: يتناول علاقة القابلية للقراءة بالأداء المالي للشركة، وخصائصها التشغيلية، وسلوك سعر السهم. أما القسم الثاني فيتناول علاقة القابلية للقراءة بالمراجعة. وتؤيد الباحثة هذا التقسيم.

وبالنسبة لدراسات القسم الأول فلقد أوضحت الدراسات (Cheung and lau (2016); Henderson (2020); Salehi et al., (2020); Stone and Lodhia (2019)) أن زيادة القابلية للقراءة تؤثر بشكل إيجابي على قرارات المستثمرين، وتزيد من الإقبال على السهم وتداوله. ولقد استنتجت دراسة Salehi et al., (2020) علاقة القابلية للقراءة بارتفاع سعر السهم، ويرجع ذلك إلى أن معظم الشركات التي تحقق أرباحا مرتفعة ومستمرة تُزيد من قابلية قوائمها المالية للقراءة لتوصيل الأخبار الجيدة للمستثمرين. والعكس يحدث عندما تحقق الشركات خسائر فتقلل من قابلية قوائمها المالية للقراءة حتى تخفف من حدة الأخبار السيئة وعدم توصيلها للمستثمرين.

أما دراستي (Richard and Staden, 2015; Cheung and lau, 2016) فقد تناولتا أثر تبني الشركات للمعايير الدولية للتقرير المالي IFRS على قابلية القوائم المالية للقراءة، واتضح أن تبني الشركات لهذه المعايير ينتج عنه زيادة متطلبات الإفصاح في الإيضاحات المتممة من حيث طول الإفصاحات وزيادة الجداول المستخدمة. وهذه الزيادة تُزيد من تعقيد الإيضاحات المتممة وصعوبة فهمها وبالتالي انخفاض قابليتها للقراءة.

[1] (KPMG, 2015); (Erst &Young, 2015)

وبالنسبة للقسم الثاني من الدراسات الذي يتناول العلاقة بين القابلية للقراءة والمراجعة، فلقد تم تناول هذه العلاقة من عدة جوانب: فلقد تناولت دراسة Karim and Sarkar (2020) ودراسة Salehi et al., (2020) القابلية للقراءة من منظور أنها أحد العوامل الهامة التي تؤثر على جودة التقارير المالية ومن ثم تؤثر على جودة المراجعة.

أما دراسة Kawada and Wang (2020) فلقد أوضحت أن قابلية القوائم المالية وإيضاحاتها المتممة للقراءة تزداد في السنة التالية لحصول الشركة على تقرير معدل بسبب الشك في استمراريتها. كما بينت دراسة Chang and Stone (2019) أن قابلية القوائم المالية للقراءة تزداد عندما يكون مكتب المراجعة أحد مكاتب المراجعة الكبرى Big4. وبالتالي تختلف القابلية للقراءة باختلاف مكتب المراجعة الذي يراجع الشركة.

ويتضح مما سبق أن العوامل المؤثرة على قابلية القوائم المالية للقراءة تنقسم إلى نوعين. أولهما؛ عوامل مرتبطة بالشركة من حيث خصائصها التشغيلية، وهذا ينعكس على تداول السهم بسبب تغير سعره مع تغير قابلية الإيضاحات المتممة للقراءة، بالإضافة إلى تبني معايير التقرير المالي الدولي IFRS. وثانيهما؛ عوامل مرتبطة بعملية المراجعة، فتزداد قابلية القوائم المالية للقراءة عندما تزداد جودة المراجعة، خاصة عندما تتم عملية المراجعة من خلال أحد مكاتب المراجعة الأربع الكبرى.

**٣/١/٦ قياس قابلية القوائم المالية وإيضاحاتها المتممة للقراءة:**

تعد قضية قياس القابلية للقراءة وتحليل الوثائق المكتوبة قضية متجذرة ولها أصول قديمة وقوية في الكتابات الأكاديمية. فهناك العديد من المحاولات لقياسها منذ عام ١٩٤٦ (Barnett and Leoffler, 1979). وتم تطوير عدد كبير من الصيغ الرياضية التي يمكن استخدامها كمقياس للقابلية للقراءة.

ولقد تم استخدام طرق لتقدير وقياس القابلية للقراءة، وتعتمد هذه الطرق على موثوقيتها في تحديد السمات المتأصلة في النص. وعادة يكون هذا النص رسالة موجهة للمرسل إليه، وطريقة قياس قابلية هذه الرسالة للقراءة يعتمد على نجاح القارئ في الوصول للفهم الصحيح للرسالة والاستفادة منها.

لذلك تعتمد مقاييس القابلية للقراءة على عناصر محتوى الرسالة وأسلوبها وشكلها وتنظيمها. مع مراعاة أن المقياس المستخدم في الغالب يعتمد على الأنماط القابلة للقياس عمليا. لذلك اعتمدت مقاييس القابلية للقراءة على طول الجمل وطول الكلمات والمفردات المستخدمة في الرسالة (Richard and Staden, 2015).

ولعل أهم وأشهر المحاولات الجادة التي أسفر عنها مقياس القابلية للقراءة تمت من خلال Rudolph Flesch عام ١٩٤٨م وقدم أحد أشهر الطرق لقياس القابلية للقراءة وهو Flesch reading ease (مقياس سهولة القراءة) (Richard and Staden, 2015). وبالرغم من قدم هذا المقياس إلا أنه من أشهر المقاييس المستخدمة لقياس القابلية للقراءة حتى الآن.

وتم استخدام هذا المقياس في البحوث المحاسبية عام ١٩٥٠م لقياس قابلية التقارير المالية للقراءة، ويعد حاليا من أهم وأشهر المقاييس المستخدمة في البحوث المحاسبية (Stone and Lodhia, 2019).

وفي الوقت الحاضر تعددت المقاييس المستخدمة في قياس القابلية للقراءة، حيث يوجد أكثر من ٣٠ صيغة رياضية تستخدم كمقياس للقابلية للقراءة. لكن أشهر الصيغ المستخدمة في البحوث المحاسبية حاليا؛ Flesch Score, Flesch-Kincaid, Dale chall formula, Fog index, Bog index. وهذه الصيغ عبارة عن معادلات رياضية تم اشتقاقها من تحليل الإنحدار، وتستخدم كأدوات تحليلية

في تقييم خصائص القابلية للقراءة في الوثائق أو التقارير المالية (Richard and Staden, 2015) .

وكما أوضحنا سابقا فإن مقياس Flesch reading ease (FRE) يعد من أهم المقاييس المستخدمة في قياس مدى سهولة قراءة التقارير المالية. ولقد أوضحت دراسة Tschopp et al.,(2018) صيغة هذا المقياس في المعادلة التالية:

$$FRE = 206.835-(1.015 \times ASL)-(84.6 \times ASW)$$

حيث أن ($ASL$[1]) تعني متوسط طول الجملة، و($ASW$[2]) تعني متوسط عدد المقاطع في الكلمة. ويتكون هذا المقياس من ١٠٠نقطة، فكلما زادت الدرجة كلما كان النص سهل القراءة، فإذا حصل النص على درجة من ٠ إلى ٣٠ فإن النص صعب القراءة جدا، أما إذا حصل على درجة من ٣١ إلى ٥٠ فيكون صعب القراءة، وإذا حصل على درجة من ٥١ إلى ٦٠ فيكون متوسط الصعوبة، أما إذا كانت الدرجة من ٦١ إلى ٧٠ فيمكن قراءة النص، وإذا كانت الدرجة من ٧١ إلى ٨٠ فيكون متوسط السهولة، وإذا كانت الدرجة من ٨١ إلى ٩٠ فيكون النص سهل القراءة، أما إذا كانت الدرجة من ٩١ إلى ١٠٠ فيكون النص سهل القراءة جدا (Velte, 2018). وتهدف معظم الوثائق المعيارية إلى الحصول على درجة من ٦٠ إلى ٧٠ درجة (Richard and Staden, 2015).

ويمكن تسهيل درجات هذا المقياس، أو تقسيم النصوص التي يتم قياسها من خلال هذا المقياس إلى نصوص يصعب جدا قراءتها وذلك إذا حصل النص على ٣٠ درجة فأقل، وهذا يعني أن النص غير مفهوم لمعظم القارئين. أما إذا حصل النص على ٥٠ درجة فأكثر فهذا يعني أن النص سهل القراءة ومفهوم لمعظم القارئين (Stone and Lodhia, 2019).

ومن الجدير بالذكر أنه تم تطوير هذا المقياس وظهر مقياس آخر قريب منه وهو Flesch-Kincaid Grade وتظهر صيغة هذا المقياس في المعادلة التالية: (Tschopp et al., 2018)

$$F\text{-}KGL = (0.39 \times ASL)-(11.8 \times ASW)-15.59$$

ثم تم تطوير مقياس Fog index لقياس القابلية للقراءة، ويعد هذا المقياس أيضا من أشهر المقاييس المستخدمة في البحوث المحاسبية (Chang and Stone, 2019). ويمثل هذا المقياس دالة في عدد الكلمات في الجملة ونسبة التعقيد في الكلمات معبرا عنها بعدد المقاطع الصوتية في الكلمة، وتظهر صيغة هذا المقياس في المعادلة التالية:

$$Fog\ index = (ASL^{3} + PCW^{4})\ 0.4$$

ولقياس القابلية للقراءة بهذا المقياس يتم اختيار ١٠٠ كلمة كعينة من بداية التقرير ثم ١٠٠ كلمة كعينة من منتصف التقرير ثم ١٠٠ كلمة كعينة من نهاية التقرير بشكل عشوائي. ثم يتم حصر عدد الجمل في كل عينة حتى يتم تحديد متوسط طول الجملة ASL من خلال قسمة عدد الكلمات على عدد الجمل الكاملة لكل عينة من ١٠٠ كلمة. ثم يتم تحديد عدد الكلمات التي تحتوي على ثلاثة مقاطع صوتية فأكثر في كل نص من الذي يحتوي على ١٠٠ كلمة ثم قسمته على عدد كلمات النص لتحديد متوسط عدد الكلمات المعقدة في النص PCW ثم ضرب المجموع في ٠,٤، وذلك يتم على العينات الثلاثة من النص التي تم اختيارها عشوائيا، ثم يتم احتساب متوسط النتائج للعينات الثلاث.

[1] ASL: Average of Sentence Length
[2] ASW: average number of syllables per word
[3] Average of Sentence Length (ASL)
[4] percentage of complex words (PCW)

فإذا كانت نتيجة هذا المقياس أكبر من ١٨ يعني أن هذا النص صعب القراءة جدا، وإذا كانت الدرجة تتراوح بين أقل من ١٨ حتى ١٤ فإن النص يكون صعب القراءة، وإذا كانت الدرجة أقل من ١٤ حتى ١٢ فإن النص متوسط الصعوبة، وإذا كانت الدرجة أقل من ١٢ حتى ١٠ فيكون مقبولا، أما إذا كانت الدرجة أقل من ١٠ حتى ٨ فيكون النص سهل القراءة، أما إذا كانت الدرجة أقل من ٨ فيكون النص سهل القراءة جدًا (Seifzadeh et al., 2021).

وبذلك فإن مقياس Fog index كلما زادت درجته كلما زادت صعوبة القراءة، وذلك عكس مقياس Flesch حيث كلما زادت درجته كلما زادت سهولة القراءة.

ولقد ظهر حديثا مقياس آخر لقياس القابلية للقراءة وتم عرضه في دراسة Bonsall et al., (2017) وهو Bog index ويعتمد هذا المقياس على نفس العناصر التي اعتمدت عليها المقاييس السابقة وهي طول الجملة ومدى التعقيد في الكلمات مع اختلاف الأوزان المرجحة لها.

ومما سبق يتضح تعدد المعادلات أو الصيغ الرياضية التي يمكن استخدامها كمقياس للقابلية للقراءة. وتتميز هذه المقاييس بأنها مقبولة وشائعة الاستخدام في البحوث الاقتصادية والتمويلية والمحاسبية، كما يمكن استخدامها من منظور مهني. وينتج عنها معلومات أكثر اتساقا وموثوق فيها، كما تتميز بسهولة تطبيقها في مجال المحاسبة المراجعة (Tschopp et al., 2018).

ولكن يعاب على هذه المقاييس أنها لا تأخذ في الاعتبار المصطلحات الخاصة بالصناعة أو المصطلحات التجارية بشكل عام. كما أنها تهتم بسمات النص أكثر من محتوى النص (Richard and Staden, 2015). كما أن هذه المقاييس لا تستطيع تفسير الخطاب المستخدم في معظم الإفصاحات المالية، فمثلا كلمة استثمارات تعد كلمة متعددة المقاطع تبعا لهذه المقاييس بالرغم من أن قارئ التقارير المالية يفسرها بسهولة وبالتالي سهولة القراءة موجودة بالرغم من أن مقاييس القابلية للقراءة تنظر لهذه الكلمة على أنها معقدة (Tschopp et al., 2018).

وترى الباحثة أنه يمكن إضافة عيب على هذه المقاييس وهو أن تلك المقاييس صممت لاستخدامها في قياس القابلية للقراءة للنصوص باللغة الانجليزية ولا يوجد مقياس لقياس القابلية للقراءة في النصوص باللغة العربية. ولكن من تحليل الدراسات السابقة يتضح أن مقياس Fog index تم استخدامه في البحوث المحاسبية التي تم تطبيقها على القوائم المالية باللغة الفارسية، ومن الجدير بالذكر أن حروف اللغة الفارسية هي تقريبا نفس حروف اللغة العربية، لذلك ستعتمد الباحثة على مقياس Fog index في قياس قابلية القراءة للإيضاحات المتممة للقوائم المالية للشركات المسجلة بالبورصة المصرية والتي تصدر قوائمها المالية باللغة العربية.

**٢/٦ تحليل العلاقة بين قابلية الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للقراءة وتأخير تقرير المراجعة واشتقاق الفرض الأول للبحث:**

مع نشأة نظرية الوكالة بسبب انفصال الملكية عن الإدارة فإن الملاك (الأصيل) يحتاجون لمعلومات لرقابة وتقييم قرارات الإدارة. وتعد القوائم المالية أحد أدوات الرقابة على أداء الإدارة، والتي تساعد على تضييق فجوة المعلومات بين الإدارة والملاك. ومن ثم انخفاض عدم تماثل المعلومات فيما بينهما مما يساعد على التخصيص الأمثل للموارد (Hassan, 2016). حيث يعتمد الملاك على المعلومات المحاسبية المدرجة بالقوائم المالية وإيضاحاتها المتممة لتقييم أداء إدارة الشركة والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المختلفة (Abdillah et al., 2019).

ولكي يتم الاعتماد على المعلومات المحاسبية ينبغي أن تكون ملائمة ويمكن الاعتماد عليها (موثوق فيها). وهذه الصفات للمعلومات تعد من الخصائص الأساسية التي ينبغي أن تتوافر في المعلومات حتى يمكن استخدامها في اتخاذ القرارات، وبالتالي تحقق التخصيص الأمثل للموارد ومن ثم تحقيق كفاءة السوق (Shofiyah and saryani, 2020). ولتحقيق هذه الخصائص ينبغي أن تتسم المعلومات بالوقتية بحيث تتوفر في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات.

وتزيد الوقتية من ملاءمة المعلومات بسبب تخفيض عدم التماثل وتخفيض عدم التأكد المرتبط بالقرارات مما يزيد من الاعتماد على القوائم المالية كمصدر أساسي للمعلومات. وتخفيض الاعتماد على المصادر الأخرى المتنافسة مع القوائم المالية كمصادر للمعلومات في اسواق المال (Abdillah et al., 2019).

ويؤكد المتعاملون في أسواق المال على أهمية وقتية المعلومات، لأن تأخر المعلومات المحاسبية بسبب تأخير إصدار القوائم المالية يقلل من استجابة السوق، مما يخفض من التداول على الأسهم (Bryan and Mason, 2020). وتكمن المشكلة في أن القوائم المالية لا يمكن إصدارها إلا بعد مراجعتها، لذلك في أغلب الأحيان يكون السبب الرئيس لتأخير إصدار القوائم المالية هو تأخير تقرير المراجعة[١] (ARL) (Husaini et al., 2019; Bryan and Mason, 2020).

ويعني تأخير تقرير المراجعة التأخير في الإنتهاء من عملية المراجعة للقوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة. ويتحدد من خلال عدد الأيام المطلوبة من مراقب الحسابات لاستكمال عملية المراجعة بعد تاريخ إنتهاء السنة المالية (Makhtaruddin et al., 2015). لذلك يقاس تأخير تقرير المراجعة بالفترة من نهاية السنة المالية وتاريخ إصدار تقرير المراجعة (تاريخ توقيع مراقب الحسابات على التقرير) (Aljaaidi et al., 2019).

وبتحليل هذه الفترة يتضح أنها تتكون من فترتين؛ أوضحتهم دراسة الإبياري (٢٠١٧). فالفترة الأولى تمثل فترة استكمال إجراءات عملية المراجعة، وتعد جزءا ضروريا من وقت المراجعة، ولا يمكن لعملية المراجعة أن تتم بدونها. أما الفترة الثانية فتعكس فترة تأخير تقرير المراجعة والتي تمثل وقت غير متوقع تحتاجه عملية المراجعة.

ويمكن أيضا تقسيم فترة التأخير إلى فترة تأخير مسموح بها تفرضها ظروف عملية المراجعة. والأخرى تتمثل في الفترة بين تأخير تقرير المراجعة وتاريخ إصدار ونشر التقرير المالي واتاحته لمستخدميه وتعد فترة تأخير غير مسموح بها. وبالتالي فترة التأخير هي الفترة التي لا تضيف قيمة لعملية المراجعة.

وبالرغم من أن تحليل فترة التأخير يعد صائبا إلا أنه في الحقيقية يصعب تحديد فترة التأخير بدقة سواء التأخير المسموح به أو غير المسموح به. لذلك تلجأ أغلبية البحوث المحاسبية إلى قياس فترة التأخير منذ نهاية السنة المالية حتى إصدار تقرير المراجعة (Aljaaidi et al., 2019). وهذا يعد مقياسا كميا مناسبا يمكن أن يعطي نتائج ملائمة للبحوث الأكاديمية.

ولكن ترى الباحثة أنه بسبب صعوبة الفصل بين الفترة التي تضيف قيمة والفترة التي لا تضيف قيمة على عملية المراجعة فيمكن تحديد فترة التأخير المسموح بها من خلال معرفة أقصى تاريخ يمكن فيه إصدار تقرير المراجعة وهو كما تم الإشارة إليه سابقا مدة ٣ شهور بعد انتهاء السنة المالية في البيئة المصرية، لذلك يمكن النظر لأي فترة بعد هذه المدة على أنه فعلا تأخير غير مسموح به ومن

[١] معظم الدراسات تستخدم مصطلح Audit report lag (ARL) كمرادف لتأخير تقرير المراجعة. ويوجد دراسات أخرى تستخدم لفظ Audit deley (AD). وسيتم استخدام مصطلح ARL في هذا البحث.

صميم مسئولية مراقب الحسابات. وبالتالي يمكن في البحوث الأكاديمية قياس تأخير تقرير المراجعة من خلال متغير وهمي يأخذ القيمة صفر في حالة إصدار تقرير المراجعة خلال المدة المسموح بها قانونا وهذا يعني أنه لا يوجد تأخير. ويأخذ المتغير القيمة واحد في حالة إصدار تقرير المراجعة بعد المدة المسموح بها، وهذا يعني وجود تأخير[١].

ويعد توقيت تقرير المراجعة أحد عناصر قياس كفاءة المراجعة، لذلك تسعى مكاتب المراجعة إلى تخفيض فترة التأخير لهذا التقرير (Bhuiyan and D'Costa, 2020).

ولقد قدمت دراسة Azizan (2019) دليلا على أهمية تخفيض فترة تأخير تقرير المراجعة. حيث أوضحت أنه في عام ٢٠٠٦م قامت هيئة SEC الأمريكية بممارسة ضغوط على الشركات التي تصدر قوائم الأرباح بحيث تُصدر هذه القوائم خلال ٦٠ يوما من إنتهاء السنة المالية. وهذا أدى إلى وجود إدراك أعمق لأهمية تخفيض فترة التأخير. حيث أن هذه الفترة تعد أحد محددات وقتية الإفصاح المالي للشركات، وبالتالي أحد محددات نفعية المعلومات، فتأخير المعلومات يؤثر بالسلب على مصداقية المعلومات وملاءمتها.

ويعد تأخير تقرير المراجعة من القضايا الهامة عالميا، وذلك لأن معظم دول العالم لديها تأخير في إصدار تقرير المراجعة. لذلك تبعا للقوانين المنظمة لسوق المال لكل دولة نجد أن هناك عقوبات يتم فرضها على الشركات عند تأخير إصدار التقارير المالية (Shofiyah and saryani, 2020).

كما تعد قضية تأخير تقرير المراجعة قضية هامة في الاقتصاديات النامية، وذلك بسبب ضعف الهيئات المهنية لديها وعدم تطورها وفعاليتها كما في الدول المتقدمة. وعند اتخاذ القرارات لا يمكن الاعتماد بشكل جيد على الاصدارات الاعلامية وتوقعات المحللين الماليين، وذلك في حالة عدم وجود قوائم مالية مرفق معها تقرير مراجعة. ومن هنا تنبع أهيمة تأخير تقرير المراجعة في الدول النامية. (Aljaaidi et al., 2019).

وتعد قضية تأخير تقرير المراجعة في مصر من القضايا الهامة التي اهتمت بها القوانين والتشريعات المنظمة لعمل الشركات. فقانون الشركات المصري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والمعدل بقانون ٣ لسنة ١٩٩٨ واللائحة التنفيذية لقانون رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ألزم الشركات المصرية بإعداد قوائم مالية سنوية مرفق معها تقرير المراجعة، ويتم تقديمه إلى الهيئة العامة للرقابة المالية خلال ٩٠ يوما من تاريخ انتهاء السنة المالية.

كما نصت المادة ٤٦ من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية المعدلة سنة ٢٠١٩ على أنه يجب على الشركات المصرية توفير نسخة من القوائم المالية مرفقا بها تقرير المراجعة وتقرير مجلس الإدارة، وذلك قبل بداية أول جلسة تداول تالية لتاريخ تقرير المراجعة. ويتم اعتماد القوائم المالية السنوية من الجمعية العامة للمساهين خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ السنة المالية.

**١/٢/٦ محددات تأخير تقرير المراجعة:**

اتضح سلفا أهمية تأخير تقرير المراجعة في مصر والعالم، لذلك من المهم معرفة المتغيرات المحددة لتأخير تقرير المراجعة حتى يمكن تحديد مدى خضوع تلك المتغيرات لرقابة الشركات أو أنها ترجع إلى عملية المراجعة، مما يستدعي تحديد الوضع الأمثل الذي يحقق في النهاية تخفيض تأخير تقرير المراجعة (محمد، ١٩٩٥).

[١] بالرغم من رأي الباحثة في قياس تأخير تقرير المراجعة إلا أنه تم قياس التأخير في الدراسة التطبيقية كما في الدراسات السابقة وليس بناءً على رأيها وذلك حتى تتسق النتائج مع الدراسات السابقة.

وتتعدد المحددات التي تؤثر على تأخير تقرير المراجعة، ولكن يمكن تقسيم هذه المحددات إلى محددات مرتبطة بخصائص عميل المراجعة (الشركة محل المراجعة) والأخرى مرتبطة بخصائص مراقب الحسابات (فريق المراجعة) (ابراهيم، ٢٠١٩).

ولقد قامت دراسة Habib et al., (2019) بتقسيم هذه المحددات إلى ثلاث مجموعات؛ الأولى ترتبط بعميل المراجعة وخصائصه التشغيلية، والثانية مرتبطة بحوكمة الشركات لدى عميل المراجعة، والثالثة مرتبطة بمراقب الحسابات.

ولكن ترى الباحثة أن العوامل المرتبطة بحوكمة الشركات تعد من المحددات التي ترتبط بالعميل، لذلك سيتم تقسيم تلك المحددات في هذا البحث إلى قسمين: أولهما؛ يرتبط بعميل المراجعة، وثانيهما؛ يرتبط بمراقب الحسابات.

فالبنسبة للمحددات المرتبطة بمنشأة عميل المراجعة فلقد قامت العديد من الدراسات بتوضيح هذه المحددات منها: (Bhuiyan and D'Costa, 2020; Bryan and Mason, 2020; Firnanti and Karmudiandri, 2020; Husaini et al., 2019; Shofiyah and saryani, 2020; Durand, 2019; Juwita et al., 2020; Leventis et al., 2005; Hussan, 2016; Abdillah et al., 2019) وحددت هذه الدراسات العديد من العوامل ووفرت دليلا على أنها تؤثر على تأخير تقرير المراجعة، أي تعد من المحددات للتأخير.

ومن أهم هذه حجم الشركة حيث يعد من العوامل التي قد تؤثر على تخفيض فترة تأخير تقرير المراجعة (Firnanti and Karmudiandri, 2020). وذلك بسبب كفاءة وفاعلية الرقابة الداخلية لدى الشركات الكبيرة، مما يسهل عمل مراقب الحسابات من حيث التحريفات الجوهرية. كما أن إدارة تلك الشركات يكون لديها دافعا قويا لتوفير التقارير المالية خلال وقت قصير من انتهاء السنة المالية، لأن ذلك يؤثر بالإيجاب على السوق ورد فعل السوق على سهم الشركة.

وعلى الرغم من ذلك ترى دراسة Stewart and Cairney (2019) أن زيادة حجم الشركة يحتاج لجهد أكبر ووقت أطول لعملية المراجعة، لذلك تزداد فترة تأخير تقرير المراجعة. ولكن ترى الباحثة أن الشركات الكبيرة تستطيع دفع أتعاب كبيرة لمكتب المراجعة، مما يؤدي إلى تكثيف العمل لدى فريق المراجعة وتوفير تقرير المراجعة خلال وقت قصير من إنتهاء السنة المالية. وذلك لأن الشركات كبيرة الحجم تأخذ اهتماما كبيرا من المحللين الماليين وتكون محل اهتمام المتعاملين في أسواق المال.

ونفس الشئ ينطبق على عمر الشركة، حيث أوضحت دراستى (Bryan and Mason, 2020; Blanco et al., 2021) أن عمر الشركة يعد أحد الخصائص التشغيلية للشركة محل المراجعة وتؤثر على فترة تأخير تقرير المراجعة.

وتعد ربحية الشركة من العوامل التي قد تؤثر على تخفيض فترة تأخير تقرير المراجعة، حيث تمثل الربحية مقياسا لأداء إدارة الشركة، فكلما زادت الربحية كلما دل على كفاءة أداء إدارة الشركة، مما يؤثر بالايجاب على سمعة الشركة. بالتالي تسعى إدارة الشركة لإصدار تقاريرها المالية بسرعة، لتوصيل الأخبار الجيدة عن الشركة لسوق المال، ومن ثم تقل فترة تأخير تقرير المراجعة (Abdillah et al., 2019).

وعلى النفيض من ذلك فعندما تحقق الشركة خسائر فإن إدارتها تسعى إلى تأخير إصدار تقاريرها المالية حتى لا يتم توصيل الأخبار السيئة عن الشركة لسوق المال، لذلك تزداد فترة التأخير لتقرير المراجعة في حالة تحقيق الشركة لخسائر(Seifzadeh et al., 2021). كما تزداد فترة التأخير عند

تحقيق الخسائر بسبب زيادة وقت المراجعة المطلوب عند احتمالية الشك في عدم قدرة الشركة على الاستمرار. لذلك تختلف دلالة الربحية كعامل للتأخير عن تحقيق الشركة لخسائر.

كما تعد درجة الرفع المالي لدى الشركة من المحددات التي تؤدي إلى زيادة فترة التأخير لتقرير المراجعة. وذلك لأن زيادة درجة الرفع المالي تزيد المخاطر المالية للشركة خاصة عند عدم قدرة الشركة على السداد وسؤ ظروفها الاقتصادية. وذلك قد يؤدي إلى زيادة احتمال وجود التحريفات الجوهرية في القوائم المالية، مما يؤدي إلى زيادة الجهد والوقت المطلوب لإتمام عملية المراجعة، مما قد يؤخر تقرير المراجعة (Firnanti and Karmudiandri, 2020).

كما أن تعقيد عمليات الشركة يؤدي إلى زيادة الجهد والوقت المطلوب لعملية المراجعة، وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة فترة تأخير تقرير المراجعة (Durand, 2019).

وأيضا تركيز الملكية لدى الشركة من العوامل التي تؤثر على تخفيض فترة تأخير تقرير المراجعة (Habib et al., 2019). وذلك بسبب الضغوط والرقابة التي يمارسها الملاك على إدارة الشركة. وتختلف نتيجة هذه الدراسة مع دراسة Hussan, (2016) حيث توصلت إلى أن تركيز الملكية يُزيد من فترة تأخير تقرير المراجعة.

ولقد أوضحت دراسة (Bhuiyan and D'Costa, 2020) أن مستوى الشركة من حيث تطبيق آليات وقواعد حوكمة الشركات يعد من محددات تأخير تقرير المراجعة. ومما لا شك فيه أن العوامل المرتبطة بالحوكمة عديدة، لكن أهمها العوامل المرتبطة بخصائص لجنة المراجعة. وأكدت على ذلك الدراسات (Abdillah et al., 2019; Husaini et al., 2019; Juwita et al., 2020) حيث أوضحوا أن لجنة المراجعة تمثل أحد المحددات الهامة لتأخير تقرير المراجعة. فعندما يكون لدى الشركة لجنة مراجعة فإنها تؤثر على عملية المراجعة وما يرتبط بها من تأخير لتقرير المراجعة. وعندما تزداد كفاءة هذه اللجنة من حيث خبرتها المالية فتزداد جودة المراجعة مما يؤثر بالإيجاب عليها وتقل فترة تأخير تقرير المراجعة. ولكن عندما تكون اللجنة غير مستقلة ولديها أسهم ملكية في الشركة فإن ذلك يؤدي لزيادة فترة تأخير تقرير المراجعة.

كما أن خصائص مجلس الإدارة يعد أحد آليات الحوكمة المؤثرة على تأخير تقرير المراجعة. حيث أوضحت دراسة صالح (٢٠١٧) أن حجم مجلس الإدارة واستقلاله يعدان من العوامل المؤثرة على تأخير تقرير المراجعة، بسبب قدرة المجلس على تحقيق الرقابة الفعالة، كما أن تنوع مهارات ومعارف وكفاءات أعضاء مجلس الإدارة يحسن من جودة القرارات ويسهم في تحسين جودة التقارير المالية مما ينعكس على إنخفاض فترة تأخير تقرير المراجعة.

ولكن الازدواجية في منصب رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي من الأمور التي تؤثر بالإيجاب على تأخير تقرير المراجعة Bhuiyan and D'Costa (2020).

أما محددات التأخير التي ترتبط بعملية المراجعة أو بمراقب الحسابات فإنها متعددة. فترى دراسة Salehi et al.,(2020) أن الجهد المبذول في عملية المراجعة تعد أحد أسباب تأخير التقرير، خاصة في ظل الأحكام المهنية والشخصية المرتبطة بتطبيق معايير المحاسبة وقضايا التقرير. فذلك من شأنه زيادة الوقت المطلوب لتنفيذ عملية المراجعة، خاصة عندما تؤدي هذه القضايا إلى خلاف واختلاف في وجهات النظر بين مراقب الحسابات وإدارة الشركة، مما يؤدي إلى زيادة فترة المراجعة وزيادة الضغط على إنهاء إجراءات المراجعة مما يزيد فترة تأخير تقرير المراجعة. ودعمت ذلك دراسة Bryan and Mason (2020).

ويزداد ذلك التأخير في حالة تغيير مراقب الحسابات خاصة في السنة الأولى لمراقب الحسابات مع العميل (Azizon, 2019).

كما أن نوع رأي مراقب الحسابات في تقريره يعد أحد محددات تأخير هذا التقرير. فإذا كان من المحتمل أن يبدي مراقب الحسابات رأيًا معدلًا فإن ذلك قد يؤدي إلى تأخير إصدار تقريره (Durand, 2019). وذلك لأن إدارة الشركات لا ترغب في إصدار تقرير معدل، لأنه يؤثر على أسعار أسهم الشركة وضعف قدرتها الاقتصادية. لذلك لا يقوم مراقب الحسابات بإصدار التقرير المعدل إلا بعد بذل الجهد والوقت لإجراء مزيدا من الاختبارات، مما يؤثر على زيادة فترة تأخير التقرير (محمد، ١٩٩٥).

ولكن ترى دراسة Stewart and Cairney (2019) أن هذا التأخير قد لا يحدث إذا كان حجم مكتب المراجعة كبيرا وخاصة إذا كان أحد مكاتب المراجعة الكبرى Big4. وذلك لأن مكاتب المراجعة الكبرى لديها الموارد الكافية سواء المادية أو البشرية لتخفيض فترة تأخير تقرير المراجعة، حتى لو كان التقرير الذي سيتم إصداره معدلا (محمد، ١٩٩٥).

ومن المعروف أن معظم مكاتب المراجعة الكبرى لديها إتجاه للتخصص الصناعي، وهذا يؤثر على فترة تأخير تقرير المراجعة. لأن بزيادة خبرة مكتب المراجعة بصناعة العميل ينخفض الجهد المطلوب لفهم بيئة العميل مما يقلل من الوقت المطلوب للمراجعة ومن ثم انخفاض فترة تأخير تقرير المراجعة (Stewart and Cairney, 2019).

وعلى النقيض فعندما لا يكون مكتب المراجعة غير متخصص في صناعة العميل فعملية المراجعة تحتاج لجهد ووقت أكبر مما يزيد من فترة تأخير تقرير المراجعة(Salehi et al., 2020).

وتزداد فترة التأخير أكثر في حالة العمل في أوقات الذروة والتي تحدث عندما تكون معظم الشركات التي يراجعها مكتب المراجعة تنتهي سنتها المالية في نفس التوقيت، ولأن أغلبية الشركات تنتهي سنتها المالية يوم ٣١ ديسمبر من كل عام فلذلك يكون هذا التاريخ هو وقت الذروة بالنسبة لمعظم مكاتب المراجعة (Bryan and Mason, 2020).

ومن الجدير بالذكر أن كبر حجم مكتب المراجعة وتخصصه الصناعي يؤثران على جودة المراجعة، مما يدل على أن جودة المراجعة تؤثر على فترة تأخير تقرير المراجعة (Husaini et al., 2019).

ومن المعروف أن ارتفاع جودة المراجعة لدى مكاتب المراجعة يستدعي طلب أتعاب أكثر مقابل الجهد المبذول للانتهاء من عملية المراجعة في وقت ضئيل بالمقارنة بالمكاتب الصغيرة الأخرى. لذلك أوضحت دراستي (Leventis et al., 2005; Bryan and Mason, 2020) أن أتعاب المراجعة تعد من محددات تأخير تقرير المراجعة.

وتأسيسا على ماسبق فإن المحددات التي تؤثر على تأخير تقرير المراجعة متعددة. وتنقسم هذه المحددات إلى محددات تخص عميل المراجعة وأخرى تخص عملية المراجعة. وكما أوضحنا أن هناك بعض الاختلافات في نتائج الدراسات السابقة بشأن علاقة هذه المحددات بتأخير تقرير المراجعة من حيث التأثير الإيجابي أي زيادة فترة التأخير أو التأثير السلبي أي انخفاض هذه الفترة.

فالمحددات التي ترتبط بعميل المراجعة وتؤثر سلبا على فترة تأخير التقرير فإنها تتمثل في حجم الشركة محل المراجعة، وربحية الشركة، وتركز الملكية، ووجود لجنة مراجعة مستقلة ولديها خبرة مالية، بالإضافة إلى كبر حجم مجلس الإدارة، واستقلاله، وعدم الإزدواجية في منصب رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي (العضو المنتدب).

أما المحددات المرتبطة بالشركة محل المراجعة وتؤثر إيجابا على فترة التأخير تتمثل في مدى تحقيق الشركة لخسائر، وتعقد عملياتها، ومدى تعرضها للمخاطر المالية.

أما المحددات المرتبطة بمراقب الحسابات وتؤثر سلبا على فترة التأخير فإنها متعددة. وترى الباحثة أن جودة المراجعة تعد أهم هذه المحددات لأنها تتضمن معظم المحددات التي أوضحتها الدراسات السابقة. حيث تتحقق جودة المراجعة في مكاتب المراجعة الكبرى التي تستطيع التخصص الصناعي، ومن ثم بذل الجهد المطلوب في ظل الوقت المتاح وبالتالي إصدار تقرير المراجعة في الوقت المناسب بدون تأخير، وهذا كله ينعكس على طلب أتعاب أكثر.

أما المحددات المرتبطة بمراقب الحسابات وتؤثر إيجابا على فترة التأخير فإنها أيضا متعددة. ولكن أبرزها احتمال اصدار تقرير معدل لأن ذلك يحتاج مزيدا من الوقت لإجراء مزيد من الاختبارات الأساسية والإضافية للتحقق من صحة هذا الرأي.

وخلاصة القول فإن هذه المحددات ونتائجها ترتبط بالبيئة التي تم إجراء الدراسة فيها وبالتالي قد تختلف النتائج من دراسة لأخري لنفس المحدد وذلك لإختلاف بيئة التطبيق.

**٢/٢/٦ تحليل أثر قابلية الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للقراءة على تأخير تقرير المراجعة واشتقاق الفرض الأول:**

تشتق العلاقة بين قابلية الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للقراءة وتأخير تقرير المراجعة من زيادة وقت وجهد المراجعة بسبب اتخفاض القابلية للقراءة. ويرجع ذلك إلى ما أوضحته دراسة Blanco et al., (2021) بأن إنخفاض القابلية للقراءة للتقارير المالية عامة والإيضاحات المتممة للقوائم المالية خاصة يعد مؤشرًا على زيادة خطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية. مما ينعكس على زيادة خطر المراجعة Audit risk وزيادة خطر الارتباط Engagement risk.

لذلك عندما يقوم مراقب الحسابات بالتخطيط للمراجعة في ظل ارتفاع خطر التحريفات الجوهرية فيقوم بتخفيض خطر الاكتشاف Dedective risk مما يتطلب زيادة كفاية وملاءمة أدلة المراجعة. بالإضافة إلى أن الاستجابة لخطر التحريفات الجوهرية يؤدي إلى تعديل طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة، كما يتطلب تجميع المزيد من الأدلة عند نهاية السنة المالية، مما يُزيد من الجهد والوقت المطلوب لإتمام عملية المراجعة.

وتُزيد تلك الأمور من مسئوليات مراقب الحسابات تجاه كفاءة وفاعلية تقريره الموجه للمساهمين، مما ينعكس على زيادة جهد ووقت المراجعة، وبالتالي تأخير تقرير المراجعة.

كما يزداد جهد ووقت المراجعة بسبب قيام مراقب الحسابات بتقديم النصح لإدارة الشركة محل المراجعة بشأن الإفصاح وما ينبغي أن تكون عليه القوائم المالية وإيضاحاتها المتممة من حيث الفهم والقابلية للقراءة، وهذا كله يؤدي إلى تأخير تقرير المراجعة (Blanco et al., 2021).

ولقد أيدت ذلك دراسة Bryan and Mason (2020) فقد أوضحت أن انخفاض قابلية القوائم المالية وإيضاحاتها المتممة للقراءة تعد من ضمن العوامل المسببة لتأخير تقرير المراجعة.

وعلى العكس من ذلك فعند زيادة قابلية القوائم المالية وإيضاحاتها المتممة للقراءة يقل تأخير تقرير المراجعة. وذلك عندما يكون لدى الشركة محل المراجعة إدارة أو قسم فعال للمراجعة الداخلية. حيث تزداد القابلية للقراءة بسبب الفهم العميق للمراجع الداخلي للمصطلحات في القوائم المالية وكثرة التعامل معها، مما ينعكس على تخفيض وقت المراجعة والجهد المبذول فيها مما يقلل من فترة تأخير تقرير المراجعة (Bryan and Mason, 2020).

ولقد وفرت دراسة Salehi et al., (2020) دليلا على أن فترة تأخير تقرير المراجعة تقل مع زيادة قابلية الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للقراءة.

وتأسيسا على ما سبق وفي ضوء تحليل نتائج الدراسات السابقة يمكن القول أن عندما تكون الإيضاحاتها المتممة للقوائم المالية مفهومة وغير غامضة أي أنها قابلة للقراءة، فإن ذلك يعد مؤشرا لإنخفاض خطر التحريفات الجوهرية، مما يقلل من جهد ووقت عملية المراجعة ومن ثم يقل تأخير تقرير المراجعة. مما يؤدي إلى توقع العلاقة السلبية بين قابلية الإيضاحات المتممة للقراءة وتأخير تقرير المراجعة في البيئة المصرية لذلك يمكن اشتقاق الفرض الأول للبحث كما يلي:

**ف١: تؤثر قابلية الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للقراءة سلبًا ومعنويا على فترة تأخير تقرير المراجعة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.**

**٣/٦ تحليل أثر طول فترة ارتباط مراقب الحسابات وحجم مكتبه على العلاقة بين قابلية الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للقراءة وتأخير تقرير المراجعة واشتقاق باقي فروض البحث:**

تستخدم المتغيرات المعدلة Moderating variables لتعديل العلاقة بين المتغير التابع والمستقل، ويتم استخدام طول فترة ارتباط مراقب الحسابات وحجم مكتب المراجعة كمتغيرات معدلة للعلاقة محل الدراسة كما يلي:

**١/٣/٦ طول فترة ارتباط مراقب الحسابات:**

تعد طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بالعميل من القضايا الهامة التي تشغل فكر الأكاديميين والممارسين لمهنة المراجعة. وذلك لتأثير هذه الفترة على استقلال مراقب الحسابات والذي بدوره يؤثر على الثقة فيه. لذلك ازداد الاهتمام بتحديد أسبابها وآثارها، وذلك لتعزيز استقلال مراقب الحسابات وتحسين موضوعيته (منصور، ٢٠١٧).

ويزيد الاهتمام بموضوع استقلال مراقب الحسابات مع زيادة الفضائح المالية للشركات، حيث ازداد الاهتمام كثيرا بهذا الموضوع إثر الفضائح المالية للشركات مثل (Enron, World com, Parmalat, Xerox, Tyco, Adelphia, Health south, and Royel ahold) (Türel et al., (2017).

لذلك اهتم قانون (Sarbens Oxley) الأمريكي الصادر عام ٢٠٠٢ بهذا الموضوع. وأوضح أهمية التدوير الإلزامي لمراقب الحسابات أو مكتب المراجعة لتعزيز استقلال مراقب الحسابات.

ومن الجدير بالذكر أن الاهتمام بهذا الموضوع لم يبدأ في الولايات المتحدة عام ٢٠٠٢ عند صدور قانون SOX فحسب ولكن بدأ الاهتمام به عام ١٩٥٤ عند ظهور آراء كثيرة في هذا التاريخ حول إلزامية هذا التدوير. ولم يحدث فعليا إلا بعد صدور قانون SOX عام ٢٠٠٢ وفيه تم النص على أن تكون أقصى فترة ارتباط بين مراقب الحسابات ونفس العميل خمس سنوات (علي, ٢٠١٨).

وفي أغلب الدراسات الأكاديمية عندما يتم التحدث عن طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بعميل المراجعة يكون الحديث متزامنا مع التدوير الإلزامي لمراقب الحسابات، وذلك بسبب الإرتباط الوثيق بينهما. فترتبط طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بوجهة النظر الرافضة للتدوير الإلزامي لمراقب الحسابات. فالمتبني لوجهة النظر هذه، يرى أن طول هذه الفترة ينعكس إيجابا على عملية المراجعة وجودتها.

أما تدوير مراقب الحسابات فيرتبط بوجهة النظر المؤيدة للتدوير الإلزامي لمراقب الحسابات، حيث أن المتبني لهذه الوجهة يرى ضرورة وضع عدد محدد من السنوات لمراقب الحسابات يلزم بعدها تغييره (Chen et al., (2008).

وتنقسم أنواع التدوير من حيث نطاقها إلى تدوير مكتب المراجعة، بحيث يتم تغيير مكتب المراجعة كل فترة. وتدوير مراقب الحسابات، حيث يتم تغيير مراقب الحسابات لنفس المكتب كل فترة دون تغيير المكتب.

أما التدوير من حيث الإلزام فينقسم إلى قسمين: أولهما؛ التدوير الإلزامي: وفيه تُلزم القوانين واللوائح ذات العلاقة الشركات بتغيير مراقب الحسابات بعد مدة معينة والتعاقد مع مراقب حسابات آخر. وتختلف هذه المدة باختلاف القوانين المنظمة للبلاد المختلفة. وثانيهما؛ التدوير الاختياري: وتلجأ الشركات للتدوير الاختياري بسبب اقتناعها بأن نتائج المراجعة ستكون أفضل في حالة تغيير مراقب الحسابات (منصور، ٢٠١٧). كما أوضحت دراسة على (٢٠١٨) أن شركة Dupont الأمريكية قامت بالتدوير لمراقب الحسابات بشكل اختياري في الفترة منذ عام ١٩١١ حتى عام ١٩٢٧ سنويا، ومن عام ١٩٢٨ حتى عام ١٩٥٤ قامت بالتدوير الاختياري ولكن ليس سنويا، إنما تراوح التدوير بين سنتين وتسع سنوات.

وبالنسبة لنوع التدوير من حيث مدته فيوجد نوعان: الأول؛ التدوير المؤقت: وفيه تقوم الشركة بتغيير مراقب الحسابات بعد مضي فترة زمنية معينة من التكليف، وبعد مرور فترة زمنية معينة (الفترة الإلزامية) يتم التعاقد معه مرة أخرى. أما النوع الثاني؛ التدوير الدائم: وفيه يتم تدوير مراقب الحسابات بعد فترة معينة ولكن لا يتم التعاقد معه مرة أخرى (منصور، ٢٠١٧).

ولقد تم تحديد طول فترة ارتباط مراقب الحسابات كأحد المتغيرات المعدلة للعلاقة بين قابلية الإيضاحات المتممة للقوائم المالية وتأخير تقرير المراجعة بسبب أهمية هذا المتغير ومن ثم احتمالية تأثيره على هذه العلاقة.

فلقد اهتم الأكاديميين بطول فترة ارتباط مراقب الحسابات بالعميل بسبب تأثيره على جودة عملية المراجعة، حيث توصلت الدراسات (Mukhtaruddien et al., 2015; Mali and Lim, 2018; Hollingsworth et al., 2020) إلى ارتفاع جودة المراجعة مع زيادة طول فترة ارتباط مراقب الحسابات.

وعلى العكس توصلت دراسة Choi et al., (2017) أن جودة المراجعة تتحسن بتدوير مراقب الحسابات، أي تتحسن مع انخفاض طول فترة الارتباط. بينما توصلت الدراسات (Türel et al., 2017; Widyaningsih et al., 2019; Atmojo and Sukirman, 2019; Kuang et al., 2020) إلى أنه لا يوجد علاقة بين طول فترة ارتباط مراقب الحسابات وجودة المراجعة.

وقد يرجع إختلاف نتائج تلك الدراسات إلى إختلاف البيئات التي طبقت بها الدراسات. ولكن معظم الدراسات أوضحت أنه لا يوجد علاقة أو تزداد جودة المراجعة مع طول فترة ارتباط مراقب الحسابات. وذلك قد يؤدي إلى تأخير تقرير المراجعة. حيث توصلت دراسة محمد (٢٠١٦) إلى أن تدوير مراقب الحسابات وبالتالي قصر فترة ارتباط مراقب الحسابات بالعميل يؤدي إلى زيادة تأخير تقرير المراجعة.

وعلى العكس فقد تقل فترة تأخير تقرير المراجعة مع طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بالعميل بسبب التأثير الإيجابي على جودة التقارير المالية. حيث أوضحت دراسة Chen et al., (2008) أن طول فترة الارتباط لمراقب الحسابات يقلل من إدارة الأرباح، وهذا ينعكس بدوره على جودة التقارير

المالية ومن ثم على قابليتها للقراءة. وأكدت على ذلك دراسة Riccardi (2019) حيث قدمت دليلا على أن جودة التقارير المالية تقل في حالة انخفاض فترة ارتباط مراقب الحسابات بالعميل.

وبالرغم من التأثير الإيجابي لطول فترة ارتباط مراقب الحسابات إلا أن دراسة Garcia-Blandona and Argiles (2015) أوضحت أن طول فترة الارتباط ينشأ عنها تهديد الاعتياد على العميل، مما يجعل مراقب الحسابات يشعر بالرضا عن الذات مما يؤدي إلى التواطؤ المحتمل في القرارات التي تتخذها الإدارة فيما يتعلق بعرض وإعداد البيانات المالية. ومن ثم تنخفض موضوعية مراقب الحسابات ويضعف استقلاله ويتأثر التزامه بأخلاقيات المهنة.

وترى الباحثة أن بسبب اختلاف نتائج الدراسات التي تبحث عن تأثير طول فترة ارتباط مراقب الحسابات على عملية المراجعة اختلفت وجهات النظر تجاه قبول أو رفض فكرة تدوير مراقب الحسابات. فيوجد وجهة نظر مؤيدة لطول فترة ارتباط مراقب الحسابات وهي الوجهة الرافضة للتدوير الالزامي لمراقب الحسابات. فترى أن كلما زادت فترة الارتباط لمراقب الحسابات كلما زادت خبرته ومعرفته بالشركة محل المراجعة، مع زيادة قدرته على التحديد الملائم للعناصر المحاسبية بالتقارير المالية التي تحتاج لجهد أكبر. وهذا يؤدي بدوره لزيادة جودة المراجعة (Chen et al., 2008).

أما وجهة النظر الرافضة لطول فترة ارتباط مراقب الحسابات وبالتالي المؤيدة لتدوير مراقب الحسابات. فترى أن طول فترة ارتباط مراقب الحسابات مع العميل تخلق نوعًا من الاعتياد والتآلف بين مراقب الحسابات والعميل مما يؤدي إلى التغافل عن بعض الأمور التي قد تؤثر على القوائم المالية مما يضعف جودة المراجعة. كما أن هذا الاعتياد والتآلف قد يضعف من استقلال مراقب الحسابات (Türel et al., 2017).

وبالرغم من اختلاف وجهات النظر إلا أن معظم الهيئات المهنية المنظمة لمهنة المحاسبة والمراجعة في العالم سعت لتحديد حد أقصى من السنوات التي يرتبط فيها مراقب الحسابات بالعميل، وبعد انقضاء هذه المدة ينبغي تغيير وتدوير مراقب الحسابات، وهو ما يعرف بالتدوير الإلزامي Mondatory Rotation.

واختلفت هذه المدة من ٣ إلى ١٠ سنوات، وقد تزيد هذه المدة في حالة المراجعة المشتركة (Türel et al., 2017). ولكن أغلبية الدول تكون فيها هذه المدة ٥ سنوات، وذلك قياسا على قانون SOX الأمريكي الذي حدد هذه الفترة بأنها لا تزيد عن ٥ سنوات (Kuang et al., 2020).

وكما اختلفت وجهات النظر على فكرة التدوير، فقد اختلفت أيضا على نطاق التدوير. بحيث يتم التدوير على مراقب الحسابات (شريك المراجعة) أم يتم التدوير على مكتب المراجعة ذاته. وبالرغم من هذا الاختلاف فإن معظم الدول التي حددت فترة معينة لطول فترة ارتباط مراقب الحسابات بعميل المراجعة اعتمدت على تدوير مراقب الحسابات وليس تدوير مكتب المراجعة.

حيث أوضحت دراسة Chen et al., (2008) أن تدوير مكتب المراجعة لازال محل جدال كبير. وقد يرجع ذلك إلى ما توصلت إليه دراسة Chio et al., (2017) حيث استنتجت أن جودة المراجعة تتحسن مع تدوير مراقب الحسابات أكثر من تحسنها مع تدوير مكتب المراجعة، وذلك بسبب زيادة المعرفة التراكمية لمكتب المراجعة عن العميل.

وبالنسبة لتدوير مراقب الحسابات في بيئة الممارسة المهنية المصرية، فيوجد جدالا واسعا بشأن هذا التدوير، حيث أوضحت دراسة منصور (٢٠١٧) أن الإدارات العليا في الشركات المساهمة المصرية ومكاتب المراجعة الكبرى في مصر تعارض فكرة التدوير الإلزامي لمكتب المراجعة، ولكنها تتقبل فكرة التدوير الإلزامي لمراقب الحسابات (شريك المراجعة) لنفس مكتب المراجعة. وهذا يتطابق مع

وجهة نظر مكاتب المراجعة الكبرى العالمية Big4 حيث عارضت هذه المكاتب بشدة التدوير الإلزامي لمكاتب المراجعة، ولكنها حاولت البحث عن حلول بديلة لتدعيم استقلال مراقب الحسابات في حالة طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بالعميل.

ولقد ورد في المحور الرابع (البيئة الرقابية) للدليل المصري لحوكمة الشركات[١] الصادر عن مركز المديرين بالهيئة العامة للرقابة المالية في البند السادس منه أن مراقب الحسابات لا يُعين كشخص طبيعي لأكثر من خمس سنوات ولا يجب إعادة تعيينه قبل انقضاء ثلاث سنوات على إنتهاء عمله كمراقب حسابات للشركة[٢].

وبذلك يتضح أن في بيئة الممارسة المهنية في مصر تم تبني وجهة النظر الخاصة بتدوير مراقب الحسابات، وليس مكتب المراجعة. مع تحديد المدة خمس سنوات، ويمكن لنفس مراقب الحسابات الرجوع لمراجعة نفس الشركة بعد انقضاء ثلاث سنوات من انتهاء مدته مع العميل.

ويتضح مما سبق قبول فكرة التدوير الإلزامي لمراقب الحسابات وليس لمكتب المراجعة، وذلك بسبب تأثر جودة المراجعة بهذا التدوير. وهذا قد ينعكس على وقت إصدار تقرير المراجعة، وبالتالي احتمال تأخيره.

حيث تناولت دراسات عديدة العلاقة بين طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بالعميل وبين تأخير إصدار تقرير المراجعة. وتشابهت نتائج معظم هذه الدراسات، حيث توصلت الدراستين (Tanyi et al., 2010; Dao and Pham, 2014) إلى أن كلما زادت فترة ارتباط مراقب الحسابات بالعميل كلما قل تأخير تقرير المراجعة. والعكس صحيح فيزيد تأخير تقرير المراجعة مع قصر فترة ارتباط مراقب الحسابات.

ولقد اتفقت هذه النتائج مع نتيجة دراسة Sharma et al., (2017) حيث توصلت لنفس النتيجة، لكنها ركزت على أن تأخير تقرير المراجعة يزداد في أول سنة بعد تغيير مراقب الحسابات، وذلك بسبب نقص المعرفة المكتسبة عن العميل. وهذا يوضح اختلاف دلالة طول فترة ارتباط مراقب الحسابات كمتغير معدل للعلاقة بين قابلية الابضاحات المتممة للقراءة وتأخير تقرير المراجعة وتغيير مراقب الحسابات كمتغير رقابي لهذه العلاقة.

وبالرغم من تشابه النتائج التي توصلت إليها معظم الدراسات السابقة، إلا أن دراستي (Al.Bhoor and Khamees, 2016; Rudyanto et al., 2017) لم تتوصلا إلى أي علاقة بين طول فترة ارتباط مراقب الحسابات وتأخير تقرير المراجعة.

ومن ناحية أخرى ترى دراسة Riccardi (2019) أن طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بالعميل تحسن من جودة التقارير المالية، مما يؤثر إيجابا على فهمها وقابليتها للقراءة.

وتأسيسا على ما سبق وفي ضوء تحليل نتائج الدراسات السابقة فإن طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بالعميل يؤثر إيجابا على قابلية التقارير المالية وإيضاحاتها المتممة للقراءة، كما يؤثر على تخفيض فترة تأخير تقرير المراجعة وهذا يؤدي إلى احتمال تأثير طول فترة ارتباط مراقب الحسابات على العلاقة بين قابلية الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للقراءة وتأخير تقرير المراجعة، وبذلك يمكن اشتقاق الفرض الثاني للبحث على النحو التالي:

---

[١] يعد هذا الدليل دليلا شاملا لكل الإصدارات بشأن الحوكمة في مصر، ويحتوي على القواعد والمبادئ الرسمية المعمول بها في الشركات المصرية حاليا.

[2] www.eiod.org

**ف٢: تتأثر العلاقة بين قابلية الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للقراءة وتأخير تقرير المراجعة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية بطول فترة ارتباط مراقب الحسابات بعميل المراجعة.**

**٢/٣/٦ حجم مكتب المراجعة:**

يعد حجم مكتب المراجعة من العوامل المؤثرة على عملية المراجعة، ومن ثم على تأخير تقرير المراجعة. ولقد أوضحت دراسة Mukhtaruddien et al., (2015) أن تأخير تقرير المراجعة يرتبط بالأيام المطلوبة من فريق المراجعة لإتمام وإكتمال عملية المراجعة، وتقل هذه الأيام بكبر حجم مكتب المراجعة، حيث تزداد جودة المراجعة مع كبر حجم مكتب المراجعة Cahan et al., (2021) .

وكما أوضحنا سابقا أن جودة المراجعة تؤثر إيجابا على قصر فترة تأخير تقرير المراجعة، لذلك يمكن القول أن حجم مكتب المراجعة يؤثر سلبا على تأخير تقرير المراجعة. ويتحقق ذلك خاصة مع مكاتب المراجعة الكبرى العالمية Big4، حيث تتحسن جودة المراجعة فيها مما يؤدي إلى انخفاض فترة تأخير التقرير.

ومن ناحية قابلية القوائم المالية وإيضاحاتها المتممة للقراءة وعلاقتها بحجم مكتب المراجعة، فلقد استنتجت دراسة Karim and Sarkar (2020) أن قابلية القوائم المالية وإيضاحاتها المتممة للقراءة تزداد في حالة أن تتم مراجعة القوائم المالية للشركة من خلال مكتب مراجعة كبير وخاصة إذا كان أحد مكاتب المراجعة الكبرى العالمية Big4. وأكدت على ذلك دراسة Chang and Stone (2019) حيث توصلت لنفس النتيجة وأوضحت أن قابلية التقارير المالية للقراءة عموما تختلف باختلاف حجم مكتب المراجعة الذي يراجع هذه التقارير.

وبالرغم من أن قابلية القوائم المالية وإيضاحاتها المتممة للقراءة تزداد في الشركات التي تراجعها مكاتب مراجعة كبرى، فإن هذا لا يعني أن الشركات التي يتم مراجعتها من قبل مكاتب مراجعة صغيرة قابلية القراءة لقوائمها المالية منخفضة.

وتفسر ذلك دراسة Chang and Stone (2019) حيث أوضحت أن في الغالب مكاتب المراجعة الصغيرة تقوم بمراجعة الشركات صغيرة الحجم ذات التعقيدات الأقل في عملياتها، لذلك يسهل قراءة تقاريرها المالية.

ومما سبق وفي ضوء تحليل نتائج الدراسات السابقة يتضح أن هناك تأثيرا متوقعا لحجم مكتب المراجعة على العلاقة بين قابلية الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للقراءة وتأخير تقرير المراجعة، ومن ثم يمكن اشتقاق الفرض الثالث للبحث كما يلي.

**ف٣: تتأثر العلاقة بين قابلية الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للقراءة وتأخير تقرير المراجعة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية بحجم مكتب المراجعة.**

وباشتقاق الفرض الثاني والثالث للبحث سيتم اختبار أثر المتغيرين المعدلين على العلاقة بين قابلية الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للقراءة وتأخير تقرير المراجعة، ويتم هذا الاختبار بشكل منفصل لتحديد أثر كل متغير معدل على حده على العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل. ولكن ترى الباحثة أنه من الجيد معرفة أثري المتغيرين المعدلين معا على العلاقة بينهما في نفس الوقت. ولذلك سيتم اشتقاق الفرض الرابع الذي يختبر أثر المتغيرين المعدلين معا على العلاقة بين المتغير التابع والمستقل كما يلي:

**ف٤: تتأثر العلاقة بين قابلية الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للقراءة وتأخير تقرير المراجعة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية بكل من طول فترة ارتباط مراقب الحسابات وحجم مكتب المراجعة.**

ويمكن توضيح الإطار النظري السابق في الشكل التالي:

لاختبار فروض البحث المشتقة من الدراسة النظرية سيتم القيام بدراسة تطبيقية كما يلي:

**٤/٦ الدراسة التطبيقية:**

لتحقيق هدف البحث وفي ضوء مشكلته وحدوده يتم اختبار فروض البحث من خلال الدراسة التطبيقية، والتي من نتائجها يمكن استخلاص نتائج البحث وإبداء التوصيات. وذلك كما يلي:

**١/٤/٦ أهداف الدراسة التطبيقية:**

تهدف الدراسة التطبيقية إلى اختبار فروض البحث، وبالتالي اختبار العلاقة بين قابلية القراءة للإيضاحات المتممة للقوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية وتأخير تقرير المراجعة، بالإضافة إلى مدى تأثر هذه العلاقة بكل من طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بالعميل وحجم مكتبه.

**٢/٤/٦ مجتمع وعينة الدراسة:**

يتضمن مجتمع الدراسة الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية. ولقد تم اختيار الشركات المقيدة بالبورصة المصرية دون غيرها من الشركات العاملة في البيئة المصرية.

ولقد تم سحب عينة البحث من مجتمع الدراسة، بحيث تم استبعاد قطاعي البنوك والخدمات المالية غير المصرفية. وذلك لأن هذه المنشآت تختلف عن المنشآت الأخرى من حيث هيكل أصولها وعمليات تحقق الإيراد وتوليد الأرباح. كما أنها تخضع لقواعد تنظيمية خاصة بها تختلف عن القواعد التي تخضع إليها الشركات الأخرى.

وتتكون العينة من الشركات التي تتوافر بياناتها كاملة خلال الفترة من عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠١٩. وتشتمل هذه البيانات على البيانات المالية المتوفرة في القوائم المالية المنشورة والتي في الغالب تكون متاحة على الموقع الالكتروني مباشر معلومات (مصر)[1]. أو موقع البورصة المصرية أو موقع الشركة على الإنترنت.

وتتكون عينة البحث من ٧٠ شركة من القطاعات المختلفة عن الفترة من عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠١٩، أي تتكون من ٤٢٠ مشاهدة. ويوضح ملحق رقم (١) عدد الشركات التي تمثل عينة البحث موزعة على القطاعات المختلفة.

[1] www.mubasher.info/market/egx.

**٣/٤/٦ توصيف وقياس متغيرات الدراسة:**

تم توصيف وقياس متغيرات الدراسة التطبيقية كما يلي:

**أولا:المتغير المستقل: قابلية الإيضاحات المتممة للقراءة Fotenotes Readability**

اتضح من الدراسة النظرية أن هناك العديد من معادلات الانحدار التي تستخدم في قياس القابلية للقراءة ولكن أوضحت دراستي Salehi et al., 2020 و Seifzadeh et al., 2021 أن مؤشر (Fog index) يعد من أهم المقاييس المستخدمة في البحوث المحاسبية، ويوضح النموذج التالي هذا المقياس:

FOG index = (ASL + PCW)* 0.4

حيث أن:

FOG مؤشر مدى صعوبة القراءة

ASL[١] متوسط طول الجملة في الإيضاحات المتممة = (عدد كلمات المقطع ÷ عدد الجمل)

PCW[٢] متوسط عدد المقاطع الصوتية (الكلمات المعقدة[٣]) = (عدد الكلمات المعقدة ÷ عدد كلمات المقطع)

وللحصول على درجة صعوبة القراءة للإيضاحات المتممة للقوائم المالية للشركات (عينة الدراسة) سيتم اتباع الخطوات التالية:

الخطوة الأولى: اختيار مقطع من الإيضاحات المتممة يحتوي تقريبا على ١٠٠ كلمة من بداية الإيضاحات، ثم مقطع آخر مكون من ١٠٠ كلمة تقريبا من منتصف الإيضاحات، ثم مقطع يتضمن ١٠٠ كلمة تقريبا من نهاية الإيضاحات المتممة. ويتم الاختيار بشكل عشوائي.

الخطوة الثانية: حصر عدد الجمل في كل مقطع، ثم تحديد متوسط طول الجملة ASL من خلال قسمة عدد كلمات المقطع على عدد الجمل.

الخطوة الثالثة: تحديد عدد الكلمات التي تحتوي على ثلاثة مقاطع صوتية فأكثر (الكلمات المعقدة) في كل مقطع، ثم تحديد متوسط عدد الكلمات المعقدة PCW من خلال قسمة عدد الكلمات المعقدة على عدد كلمات المقطع.

الخطوة الرابعة: تطبيق النموذج في مؤشر Fog باستخدام النتائج المستخرجة من الخطوات السابقة. ويتم تطبيق هذا النموذج على الثلاث مقاطع التي تم اختيارهم، ثم حساب متوسط النتائج لهم والدرجة المستخرجة كمتوسط تمثل درجة صعوبة القراءة للإيضاحات المتممة للقوائم المالية. (Seifzadeh et al., 2021)

ومن الجدير بالذكر أن هذا المؤشر يوضح مدى صعوبة القراءة بمعنى كلما زادت القيمة المتحصل عليها من هذا المقياس فإنه يدل على صعوبة القراءة. ونتيجة هذا المؤشر تتراوح بين ١٨ فأكثر (الأكثر صعوبة) و٨ فأقل (الأكثر سهولة) في القراءة.[٤]

---

[1] Average of Sentence Length (ASL)

[2] percentage of complicated words (PCW)

[٣] الكلمات التي تحتوي على ثلاثة مقاطع صوتية فأكثر بخلاف الكلمات التي تمثل اسم علم proper nouns

[٤] من أقل من ٨ إلى ١٠ سهل القراءة، من ١٠ إلى ١٢ مقبول القراءة، من ١٢ إلى ١٤ متوسط الصعوبة، من ١٤ إلى ١٨ فأكثر صعب القراءة.

**ثانيا: المتغير التابع: تأخير تقرير المراجعة Audit report lag (ARL)**

اتضح من الدراسة النظرية أن هناك شبه اتفاق بين الدراسات السابقة (Aljaaidi et al,. 2019; Azizon, 2019; Husaini et al., 2019; Stewart and Cairney, 2019; Bryan and Mason, 2020; Shofiyah and Saryani, 2020; Bhiyan and D'Costa, 2020) على قياس تأخير تقرير المراجعة بحيث يتم قياسه بعدد الأيام من تاريخ نهاية السنة المالية للشركة حتى تاريخ تقرير المراجعة (تاريخ التوقيع على التقرير).

**ثالثا: متغيرات الرقابة:**

لضبط العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع تم اختيار بعض متغيرات الرقابة بناء على الدراسات السابقة والتي تؤثر على المتغير التابع ولكنها لا تدخل في نطاق الدراسة، وتنقسم تلك المتغيرات إلى نوعين؛ الأول: يتعلق بالخصائص التشغيلية للشركة مثل: (حجم الشركة، العمر، مدى تحقيق الشركة للخسائر، الرفع المالي، الربحية). والنوع الثاني من متغيرات الرقابة يرتبط بعملية المراجعة مثل: (تغيير مراقب الحسابات، تاريخ نهاية السنة المالية لمعرفة فترات الذروة في عمل مراقب الحسابات) (Azizon, 2019). ويتم قياس تلك المتغيرات كما يلي:

| | |
|---|---|
| حجم الشركة: Firm Size (F. Size) | ويقاس باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة في نهاية السنة المالية t. قياسا على: (Velte, 2018; Aljaaidi et al,. 2019; Husaini et al., 2019; Salehi et al., 2020; Seifzadeh et al., 2021; Blanco et al., 2021) |
| عمر الشركة: (Age) | ويقاس بعدد السنوات منذ قيد الشركة في البورصة حتى السنة t. قياسا على: (Hesarzaden and Bazrafshan 2018; Salehi et al., 2020; Bryan and Mason, 2020; Blanco et al., 2021) |
| خسارة الشركة: (Loss) | ويقاس بمتغير وهمي يأخذ قيمة (١) إذا حققت الشركة خسائر- صافي الدخل بقيمة سالبة- خلال السنة t ويأخذ القيمة (صفر) إذا كان غير ذلك. قياسا على: (Habib et al., 2019; Aljaaidi et al,. 2019; Azizon, 2019; Stewart and Cairney, 2019; Salehi et al., 2020; Bryan and Mason, 2020; Blanco et al., 2021) |
| درجة الرفع المالي: Leverage (LEV) | ويقاس بنسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول (نسبة الدين). قياسا على: (Rechards and Staden, 2015; Velte, 2018; Habib et al., 2019; Aljaaidi et al,. 2019; Husaini et al., 2019; Salehi et al., 2020; Blanco et al., 2021; Bryan and Mason, 2020) |
| ربحية الشركة: Profitability (ROA) | وتقاس بمعدل العائد على الأصول (ROA) (صافي الربح / إجمالي الأصول). قياسا على: (Velte, 2018; Habib et al., 2019; Azizon, 2019; Husaini et al., 2019; Bryan and Mason, 2020) |
| تغيير مراقب الحسابات: | ويقاس بمتغير وهمي يأخذ قيمة (١) إذا تم تغيير مراقب الحسابات خلال السنة t ويأخذ القيمة (صفر) إذا كان غير ذلك. قياسا على: (Sharma |

| | |
|---|---|
| Auditor change (AudChange) | et al., 2017; Azizon, 2019; Stewart and Cairney, 2019; Salehi et al., 2020) |
| نهاية السنة المالية: Fiscal Year End (FYE) | ويقاس بمتغير وهمي يأخذ قيمة (١) إذا كانت السنة المالية للشركة تنتهي في ٣١ ديسمبر من كل عام، ويأخذ القيمة (صفر) إذا كان غير ذلك. قياسا على: (Habib et al., 2019; Bryan and Mason, 2020) |

ومن المتغيرات السابقة يمكن صياغة نموذج الدراسة لاختبار الفرض الأول كما يلي:

$$ARL_{it} = \alpha + \beta_1 Readability_{it} + \beta_2 F.size_{it} + \beta_3 Age_{it} + \beta_4 Loss_{it} + \beta_5 LEV_{it} + \beta_6 ROA_{it} + \beta_7 AudChange_{it} + \beta_8 FYE_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

| | |
|---|---|
| $ARL_{it}$ | تأخير تقرير المراجعة مقاسا بالأيام من تاريخ نهاية السنة المالية للشركة i حتى تاريخ تقرير المراجعة عن السنة t. |
| $\alpha$ | قيمة الثابت Constant في معادلة الانحدار |
| $\beta_1 Readability_{it}$ | معامل الانحدار لدرجة سهولة القراءة RE للإيضاحات المتممة للقوائم المالية للشركة i عن السنة t. |
| $\beta_2 F.size_{it}$ | معامل الانحدار لحجم الشركة i عن السنة t. |
| $\beta_3 Age_{it}$ | معامل الانحدار لعمر الشركة i عن السنة t. |
| $\beta_4 Loss_{it}$ | معامل الانحدار لمدى خسارة الشركة i عن السنة t. |
| $B_5 LEV_{it}$ | معامل الانحدار لدرجة الرفع المالي للشركة i عن السنة t. |
| $B_6 ROA_{it}$ | معامل الانحدار لمعدل العائد على الأصول للشركة i عن السنة t. |
| $\beta_7 AudChange_{it}$ | معامل الانحدار لمدى تغير مراقب الحسابات للشركة i عن السنة t. |
| $\beta_8 FYE_{it}$ | معامل الانحدار لنهاية السنة المالية للشركة i عن السنة t. |
| $\varepsilon_{it}$ | الخطأ العشوائي |

**رابعا: المتغيرات المعدلة:**

تستخدم المتغيرات المعدلة Moderating variables لتعدل العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل (Husaini et al., 2019). ومن الدراسة النظرية اتضح أن طول فترة ارتباط مراقب الحسابات مع نفس العميل Auditor Tenure و حجم مكتب المراجعة Audit Firm Size يعدان من المتغيرات التي يمكن أن تعدل العلاقة بين تأخير تقرير المراجعة وقابلية القراءة للإيضاحات المتممة للقوائم المالية التي أُصدر التقرير بشأنها. ويتم قياسهما كما يلي:

**طول فترة ارتباط مراقب الحسابات Auditor Tenure (AudTenure):** ويقاس بالمدة معبرا عنها بالسنوات التي يظل فيها نفس مراقب الحسابات للشركة. قياسا على: (Hesarzaden and Bazrafshan 2018; Habib et al., 2019; Azizon, 2019; Bryan and Mason, 2020; Salehi et al., 2020)

**حجم مكتب المراجعة (Audit Firm Size (AudSize:** ويقاس بمتغير وهمي يأخذ قيمة (١) إذا كان مكتب المراجعة الذي يراجع الشركة شريكا مع أحد مكاتب المراجعة الكبري Big4، ويأخذ القيمة (صفر) إذا كان غير ذلك. قياسا على: (Velte, 2018; Hesarzaden and Bazrafshan 2018; Habib et al., 2019; Stewart and Cairney, 2019; Aljaaidi et al,. 2019; Salehi et al., 2020; Blanco et al., 2021)

وبعد إدخال المتغير المعدل الأول (طول فترة ارتباط مراقب الحسابات) على النموذج الأول فإنه يمكن صياغة نموذج الدراسة لاختبار الفرض الثاني كما يلي:

$$ARL_{it} = \alpha + \beta_1 Readability_{it} + \beta_2 AudTenure_{it} + \beta_3 (Readability*AudTenure)_{it} + \beta_4 F.size_{it} + \beta_5 Age_{it} + \beta_6 Loss_{it} + \beta_7 LEV_{it} + \beta_8 ROA_{it} + \beta_9 AudChange_{it} + \beta_{10} FYE_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن المتغيرات كما في النموذج الأول فيماعدا $\beta_2 AudTenure_{it}$ يمثل معامل الإنحدار لطول فترة ارتباط مراقب الحسابات بالشركة i. أما $\beta_3 (Readability*AudTenure)_{it}$ فيمثل معامل الانحدار للأثر التفاعلي لقابلية الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للقراءة وطول فترة ارتباط مراقب الحسابات بالعميل.(Husaini et al., 2019)

ولاختبار الفرض الثالث يتم إدخال المتغير المعدل الثاني (حجم مكتب المراجعة) على النموذج الأول وبذلك يمكن صياغة نموذج الدراسة كما يلي:

$$ARL_{it} = \alpha + \beta_1 Readability_{it} + \beta_2 AudSize_{it} + \beta_3 (Readability*AudSize)_{it} + \beta_4 F.size_{it} + \beta_5 Age_{it} + \beta_6 Loss_{it} + \beta_7 LEV_{it} + \beta_8 ROA_{it} + \beta_9 AudChange_{it} + \beta_{10} FYE_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن المتغيرات كما في النموذج الأول فيماعدا $\beta_2 AudSize_{it}$ يمثل معامل الإنحدار لحجم مكتب المراجعة الذي يراجع القوائم المالية السنوية للشركة i عن السنة t. أما $\beta_3 (Readability*AudSize)_{it}$ فيمثل معامل الانحدار للأثر التفاعلي لقابلية الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للقراءة وحجم مكتب المراجعة.(Husaini et al., 2019)

وترى الباحثة أنه من الجيد معرفة أثر المتغيرين المعدلين معا على العلاقة بين تأخير تقرير المراجعة وقابلية الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للقراءة. لذلك يتم إدخال المتغيرين المعدلين على النموذج الأساسي وذلك لاختبار الفرض الرابع. ويظهر كما يلي:

$$ARL_{it} = \alpha + \beta_1 Readability_{it} + \beta_2 AudTenure_{it} + \beta_3 (Readability*AudTenure)_{it} + \beta_4 AudSize_{it} + \beta_5 (Readability*AudSize)_{it} + \beta_6 F.size_{it} + \beta_7 Age_{it} + \beta_8 Loss_{it} + \beta_9 LEV_{it} + \beta_{10} ROA_{it} + \beta_{11} AudChange_{it} + \beta_{12} FYE_{it} + \varepsilon_{it}$$

والمتغيرات كما في النماذج السابقة.

**٤/٤/٦ أدوات التحليل الإحصائي:**

تتصف بيانات الدراسة بأنها panel data وهي أحد أنواع البيانات الطولية Longitudinal التي يتم تجميعها لمفردات العينة خلال فترة زمنية معينة. وتعد مزيجا من بيانات السلاسل الزمنية Time Series Data عن شركة واحدة لفترة معينة من الزمن، وبيانات مقطعية Cross Sections Data عن عدة شركات. أي أن هذه البيانات بيانات مقطعية تأخذ في حسبانها الزمن (McManus, 2011).

ويتم الاعتماد على بيانات panel data حتى يتم تجنب العيوب في البيانات المعتمدة على السلاسل الزمنية فقط، أو البيانات المقطعية فقط. كما أن بيانات panel data يقل فيها الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة (McManus, 2011).

ويعد برنامج Eviews[١] البرنامج الإحصائي الذي يتناسب مع بيانات panel data. وسيتم إجراء التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة ثم تحليل الارتباط لمتغيرات الدراسة ثم أخيرا اختبار فروض الدراسة بهذا البرنامج. كما يلي:

**أولا: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:**

يوضح الجدول التالي الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة.

**جدول رقم (١) الإحصاء الوصفي Descriptive Statistics لمتغيرات الدراسة**

| | ARL | READABILITY | AUDTENURE | AUDSIZE | FIRMSIZE | AGE | LOSS | LEV | ROA | AUDCHANGE | FYE |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Mean | 4.20292 | 17.8916 | 2.99285 | 0.41666 | 20.2002 | 17.4571 | 0.24524 | 0.37304 | 0.05019 | 0.09762 | 0.85714 |
| Median | 4.18965 | 15.8492 | 3 | 0 | 20.3596 | 20 | 0 | 0.37047 | 0.03728 | 0 | 1 |
| Maximum | 5.59098 | 38.2254 | 6 | 1 | 23.5356 | 38 | 1 | 1.46431 | 0.47186 | 1 | 1 |
| Minimum | 2.39789 | 8.17478 | 1 | 0 | 17.2513 | 0 | 0 | 0.00081 | -0.3931 | 0 | 0 |
| Std. Dev. | 0.43043 | 7.04982 | 1.66171 | 0.49359 | 1.51107 | 7.91877 | 0.43074 | 0.23587 | 0.09857 | 0.29715 | 0.35034 |
| Skewness | -0.78496 | 0.84182 | 0.38317 | 0.33806 | -0.02265 | -0.4591 | 1.18431 | 0.61934 | 0.27021 | 2.71147 | -2.0412 |
| Kurtosis | 6.61441 | 2.97277 | 1.92450 | 1.11428 | 2.03766 | 2.58326 | 2.40259 | 3.74444 | 5.44489 | 8.35208 | 5.16667 |
| | | | | | | | | | | | |
| Jarque-Bera | 271.750 | 49.619 | 30.5194 | 70.2285 | 16.2425 | 17.7935 | 104.427 | 36.5491 | 109.717 | 1015.93 | 373.819 |
| Probability | 0 | 0 | 0 | 0 | 0.00029 | 0.00014 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| | | | | | | | | | | | |
| Sum | 1765.22 | 7514.51 | 1257 | 175 | 8484.119 | 1121.74 | 103 | 156.677 | 21.0819 | 41 | 360 |
| Sum Sq. Dev. | 77.6302 | 20824.34 | 1156.97 | 102.083 | 956.726 | 240.627 | 77.7405 | 23.3106 | 4.07066 | 36.9976 | 51.4286 |
| | | | | | | | | | | | |
| Observations | 420 | 420 | 420 | 420 | 420 | 420 | 420 | 420 | 420 | 420 | 420 |

[١] تم الاستعانة بالإصدار العاشر للبرنامج، متاح على http://www.eviews.com

**أ-الإحصاء الوصفي للمتغير التابع (تأخير تقرير المراجعة (ARL) Audit report lag)**

يتضح من نتائج الإحصاء الوصفي لتأخير تقرير المراجعة (ملحق رقم (٢)) أن الوسط الحسابي له يبلغ تقريبا ٧٣ يوما. وأن معظم تقارير مراقبي الحسابات في مكاتب المراجعة في مصر خلال الفترة من عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠١٩ تتأخر مدة ٦٦ يوما.

ولاختبار نوع التوزيع الذي يتبعه المتغير التابع معبرا عنه بالأيام (ملحق رقم (٢)) فيتضح أن درجة الإلتواء Skewness تبلغ 2.07 والتي ينبغي أن تكون صفر أو قريبة من الصفر عند التوزيع الطبيعي. كما أن درجة التفرطح Kurtosis تبلغ 10.92 والتي ينبغي أن تكون 3 أو قريبة من 3 عند التوزيع الطبيعي. لذلك هذا المتغير لا يتبع التوزيع الطبيعي.

وللتغلب على هذه المشكلة تم التعبير عن المتغير التابع باللوغاريتم الطبيعي لعدد أيام التأخير (Ln ARL)، ومن الجدول السابق (جدول رقم (١)) يتضح أن القيم تحسنت ودرجة الإلتواء أصبحت قريبة من الصفر كما أن درجة التفرطح أيضا أصبحت أفضل. وبالتالي يمكن اعتبار هذا المتغير قريبا من التوزيع الطبيعي في ظل عينة حجمها ٣٠ فأكثر (السواعي،٢٠١١، ص ١١٥).

**ب-الإحصاء الوصفي للمتغير المستقل (قابلية الإيضاحات المتممة للقراءة Readability)**

يتضح من الجدول السابق أن الوسط الحسابي لقابلية الإيضاحات المتممة للقراءة يبلغ 17.8 وأن أغلبية الشركات في عينة الدراسة تبلغ القابلية للقراءة بها 15.8 وهذا يدل على صعوبة قراءة الإيضاحات المتممة للقوائم المالية بالشركات المصرية التي تمثل عينة الدراسة. حيث أن في مؤشر Fog لصعوبة القراءة - المؤشر المستخدم في الدراسة - تزداد صعوبة القراءة إذا كان المؤشر يبلغ 14 إلى 18 فأكثر. مع مراعاة أن نتائج الإحصاء الوصفي توضح أن هناك بعض الشركات موشر صعوبة القراءة يبلغ 8 درجات وبالتالي يسهل قراءة إيضاحاتها المتممة لقوائمها المالية.

وبالنظر لمدى اتباع هذا المتغير للتوزيع الطبيعي يتضح من الجدول السابق أن هذا المتغير يتبع التوزيع الطبيعي، لأن درجة الإلتواء قريبة من الصفر حيث تبلغ 0.8 ودرجة التفرطح قريبة من 3 حيث تبلغ 2.97.

**ج-الإحصاء الوصفي للمتغيرات المعدلة (طول فترة ارتباط مراقب الحسابات Auditor Tenure وحجم مكتب المراجعة Audit Firm Size)**

يتضح من نتائج الإحصاء الوصفي للمتغير المعدل الأول (طول فترة ارتباط مراقب الحسابات Auditor Tenure) كما هو موضح في الجدول السابق أن أغلبية الشركات المصرية في عينة الدراسة طول فترة ارتباط مراقب الحسابات لديها يزيد عن ثلاث سنوات. كما يتضح أن هذا المتغير يتبع التوزيع الطبيعي، لأن درجة الإلتواء قريبة من الصفر حيث تبلغ 0.3 ودرجة التفرطح تبلغ 1.9 ، وذلك لأن حجم العينة كبير يبلغ 420 مشاهدة.

أما بالنسبة للإحصاء الوصفي للمتغير المعدل الثاني (حجم مكتب المراجعة Audit Firm Size) فلا يوجد معنى من إجراء التحليل الوصفي له، لأنه يقاس بمتغير وهمي.

**د-الإحصاء الوصفي لمتغيرات الرقابة:**

تتضمن متغيرات الرقابة كل من حجم الشركة Firmsize، عمر الشركة Age، مدى وجود خسائر Loss، درجة الرفع المالي Lev، ربحية الشركة متمثلة في معدل العائد على الأصول ROA، ومدى تغير مراقب الحسابات Audchange، وتوقيت انتهاء السنة المالية للشركة FYE.

ولقد تم قياس كل من (مدى وجود خسائر، مدى تغير مراقب الحسابات، وتوقيت نهاية السنة المالية) بمتغير وهمي يأخذ القيمة واحد في حالة وجود الصفة ويأخذ القيمة صفر في حالة عدم تواجدها، لذلك لا يوجد معنى من تحليل هذه المتغيرات وصفيا.

أما باقي متغيرات الرقابة فإنها تتمثل في حجم الشركة والذي يمثل قيمة إجمالي أصول الشركة ولقد تم استخدام اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة بدلا من التعبير عنها بالجنيه المصري، وذلك بسبب عدم اتباعه للتوزيع الطبيعي إذا تم استخدام الجنيه كما هو واضح في ملحق رقم (٢)، حيث اتضح عند استخدام اللوغاريتم الطبيعي لقيمة الأصول تحسنت درجة الإلتواء وأصبحت تبلغ 0.02- أي قريبة من الصفر، كما تحسنت درجة التفرطح فأصبحت 2.037 (جدول رقم (١)).

كما اتضح من نتائج الإحصاء الوصفي لحجم الشركة (ملحق رقم (٢)) أن حجم الشركات المصرية في عينة الدراسة يتراوح بين 31 مليون جنيه و16600 مليار جنيه، خلال الفترة من عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠١٩.

وبالنسبة لمتغير عمر الشركة فيقاس بعدد السنوات منذ تسجيل الشركة في بورصة الأوراق المالية المصرية، ومن جدول الإحصاء الوصفي السابق يتضح أن الوسط الحسابي لعمر الشركات التي تمثل عينة الدراسة يبلغ 17.45 سنة وأن أغلبية الشركات عمرها 20 سنة.

كما يتضح أن هذا المتغير يتبع التوزيع الطبيعي حيث أن درجة الإلتواء تبلغ 0.45- ودرجة التفرطح تبلغ 2.58 .

وبالنسبة لمتغير درجة الرفع المالي للشركة يتضح من جدول الإحصاء الوصفي للمتغيرات أن الوسط الحسابي لدرجة الرفع المالي تبلغ 37.3% ، وتتفاوت درجة الرفع المالي للشركات المصرية في عينة الدراسة بين 146% و 0%، ولكن معظم الشركات خلال فترة الدراسة لديها درجة رفع مالي تبلغ 37%.

وبالنظر لجدول الإحصاء الوصفي يتضح أن هذا المتغير يتبع التوزيع الطبيعي، لأن درجة الإلتواء تبلغ 0.6 ودرجة التفرطح تبلغ 3.7 وهذه القيم قريبه من القيم التي توضح اتباع المتغير للتوزيع الطبيعي في ظل عينة حجمها أكثر من ٣٠ (السواعي،٢٠١١).

أما متغير معدل العائد على الأصول والذي يعبر عن ربحية الشركة. فمن الجدول السابق يتضح أن الوسط الحسابي لهذا المتغير يبلغ 5% ، وأغلبية الشركات في عينة الدراسة خلال فترة الدراسة تحقق عائد على الأصول يبلغ 3.7% ، كما يتراوح معدل العائد على الأصول للشركات المصرية في عينة الدراسة بين 47% و39%-.

وبالنسبة لمدى اتباع هذا المتغير للتوزيع الطبيعي فيتضح من الجدول السابق أن درجة الإلتواء ودرجة التفرطح قريبة من الدرجات المطلوبة للتوزيع الطبيعي حيث تبلغ درجة الإلتواء 0.27 ودرجة التفرطح 5.4 ولأن حجم العينة كبير فيمكن اعتبار هذا المتغير أنه يتبع التوزيع الطبيعي (السواعي،٢٠١١).

ونستخلص من نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة أن معظم مكاتب المراجعة التي تراجع الشركات المصرية تتأخر مدة ٦٦ يوما بعد انتهاء السنة المالية. وأن معظم الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للشركات المصرية في عينة الدراسة لديها درجة مرتفعة من صعوبة القراءة. ولتعديل العلاقة بين تأخر تقرير المراجعة وقابلية الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للقراءة تم استخدام طول فترة ارتباط مراقب الحسابات وحجم مكتب المراجعة كمتغيرات معدلة.

وأيضا لضبط العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل تم استخدام مجموعة من متغيرات الرقابة تم اختيارها بدقة بناء على الدراسات السابقة.

**ثانيا: نتائج تحليل الارتباط:**

يتم تحديد الارتباط بين المتغيرات من خلال استخدام معامل ارتباط بيرسون[١] لتحديد درجة الارتباط بين المتغيرات، ويوضح الجدول رقم (٢) مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة.

**جدول رقم (٢) مصفوفة الارتباط (Pearson Correlation) لمتغيرات الدراسة**

| | ARL | READABILITY | AUDTENURE | AUDSIZE | FIRMSIZE | AGE | LOSS | LEV | ROA | AUDCHANGE | FYE |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ARL | 1 | 0.04888 | -0.18760 | 0.0924 | 0.06753 | -0.07065 | 0.22125 | 0.29051 | -0.40147 | 0.08912 | 0.11350 |
| READABILITY | 0.04888 | 1 | 0.00141 | 0.07143 | 0.25692 | -0.13524 | 0.08627 | 0.09625 | -0.01517 | 1.04E-05 | -0.11882 |
| AUDTENURE | -0.18760 | 0.00141 | 1 | -0.01091 | 0.05667 | 0.16333 | -0.02422 | -0.08079 | 0.02356 | -0.31759 | 0.09663 |
| AUDSIZE | 0.0924 | 0.07143 | -0.01091 | 1 | 0.57606 | -0.15999 | -0.06642 | 0.13869 | 0.1247 | 0.01492 | 0.06901 |
| FIRMSIZE | 0.06753 | 0.25692 | 0.05667 | 0.57606 | 1 | -0.10471 | -0.07025 | 0.22658 | 0.21545 | 0.02103 | -0.03933 |
| AGE | -0.07065 | -0.13524 | 0.16333 | -0.15999 | -0.10471 | 1 | 0.07981 | -0.04203 | -0.10045 | -0.00450 | -0.14727 |
| LOSS | 0.22125 | 0.08627 | -0.02422 | -0.06642 | -0.07025 | 0.07981 | 1 | 0.07481 | -0.62179 | 0.05492 | 0.01129 |
| LEV | 0.29051 | 0.09625 | -0.08079 | 0.13869 | 0.22658 | -0.04203 | 0.07481 | 1 | -0.11026 | 0.05973 | -0.06834 |
| ROA | -0.40147 | -0.01516 | 0.0236 | 0.12473 | 0.21545 | -0.10045 | -0.62179 | -0.11026 | 1 | -0.03246 | -0.15546 |
| AUDCHANGE | 0.08913 | 1.04E-05 | -0.31759 | 0.01492 | 0.02103 | -0.00450 | 0.05492 | 0.05973 | -0.03246 | 1 | -0.04913 |
| FYE | 0.11350 | -0.11882 | 0.09663 | 0.06901 | -0.03933 | -0.14728 | 0.01129 | -0.06834 | -0.15546 | -0.04913 | 1 |

يتضح من جدول تحليل الارتباط للمتغيرات أنه توجد علاقة ارتباط موجبة بين صعوبة قابلية الإيضاحات المتممة للقراءة وتأخير تقرير المراجعة، حيث يظهر معامل الارتباط بينهما بقيمة موجبة.

وبالنظر إلى علاقة الارتباط بين المتغيرات المعدلة والمتغير التابع، يتضح أن هناك علاقة ارتباط سالبة بين طول فترة ارتباط مراقب الحسابات وتأخير تقرير المراجعة، بينما توجد علاقة ارتباط موجبة بين حجم مكتب المراجعة وتأخير تقرير المراجعة. أما علاقة الارتباط بين المتغير المستقل والمتغيرات المعدلة، فيتضح أن هناك علاقة ارتباط موجبة بين القابلية للقراءة وبين كل من طول فترة ارتباط مراقب الحسابات وحجم مكتب المراجعة.

وبالنسبة لمعامل الارتباط بين متغيرات الرقابة والمتغير التابع والمتغير المستقل فيتضح أنه متفاوت، أما معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة فأيضا متفاوت لكن بشكل عام معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة منخفضة. وعموما عندما يزيد الارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل ويقل

[١] تم الحصول عليه من خلال برنامج Eviews 10

الارتباط بين المتغيرات المستقلة كلما ازدادت قوة النموذج المستخدم في الدراسة Sharma et al., (2017)).

**ثالثا: نتائج اختبار فروض البحث:**

تم الاعتماد على تحليل الانحدار بطريقة المربعات الصغري Panel Least Squares لاختبار فروض البحث من خلال برنامج Eviews كما يلي:

**أ- نتيجة اختبار الفرض الأول**

استهدف هذا الفرض اختبار العلاقة بين قابلية الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للقراءة وتأخير تقرير المراجعة، مع وجود متغيرات الرقابة، ويظهر نموذج الانحدار كما يلي:

$$ARL_{it} = \alpha + \beta_1 Readability_{it} + \beta_2 F.size_{it} + \beta_3 Age_{it} + \beta_4 Loss_{it} + \beta_5 LEV_{it} + \beta_6 ROA_{it} + \beta_7 AudChange_{it} + \beta_8 FYE_{it} + \varepsilon_{it}$$

وتظهر نتائج تحليل الانحدار للنموذج السابق في الجدول التالي:

**جدول رقم (٣) نتائج تحليل الانحدار للفرض الأول**

Dependent Variable: ARL

Method: Panel Least Squares

Periods included: 6

Cross-sections included: 70

Total panel (balanced) observations: 420

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | 3.646164 | 0.274507 | 13.28257 | 0 |
| Readability | -0.00026 | 0.002765 | -0.09314 | 0.9258 |
| FirmSize | 0.028273 | 0.013388 | 2.111871 | 0.0353 |
| AGE | -0.04636 | 0.025131 | -1.84472 | 0.0658 |
| LOSS | -0.05168 | 0.055248 | -0.93538 | 0.3501 |
| LEV | 0.404619 | 0.081753 | 4.949289 | 0 |
| ROA | -1.86821 | 0.252688 | -7.39335 | 0 |
| AudChange | 0.094431 | 0.062188 | 1.518484 | 0.1297 |
| FYE | 0.070419 | 0.055085 | 1.278371 | 0.2018 |
| | | | | |
| $R^2$ | 0.249298 | Mean dependent var | | 4.202922 |
| Adjusted $R^2$ | 0.234686 | S.D. dependent var | | 0.430436 |
| F-statistic | 17.06097 | Durbin-Watson stat | | 0.767871 |
| Prob (F-statistic) | 0 | | | |

يتضح من الجدول السابق أن قيمة (Adjusted $R^2$) تبلغ 0.2346 ، وهذا يعني أن القوة التفسيرية للنموذج متوسطة إلى حد ما، حيث يمكن تفسير بعض التغيرات من خلال هذا النموذج. كما يتضح أن المعنوية الكلية للنموذج إلى حد ما منخفضة حيث أن قيمة F الإحصائية تبلغ 17.0609 لكن بمستوى معنوية 0.00 وبذلك فإن هذا النموذج صالح لاختبار العلاقة محل الدراسة.

ويتضح من تحليل الانحدار السابق أن العلاقة بين قابلية الإيضاحات المتممة للقراءة (مقاسة بمؤشر صعوبة القراءة) وتأخير تقرير المراجعة علاقة عكسية[١]، حيث أن معامل الانحدار (Coefficient) بقيمة سالبة، وبمستوى معنوية أكبر من 5% وهذا يعني؛ يقل تأخير تقرير المراجعة مع زيادة صعوبة القراءة للإيضاحات المتممة، وهذا يختلف مع الفرض الأول للبحث لذلك يتم **رفض الفرض الأول للبحث**. وتتعارض هذه النتيجة مع النتيجة التي توصلت لها الدراسات: (Salehi et al., 2020; Bryan and Mason, 2020; Blanco et al., 2021) وقد يرجع اختلاف النتائج إلى اختلاف البيئة التي تم التطبيق بها، بالإضافة إلى تأثر هذه العلاقة بالعديد من المتغيرات.

كما يتضح من الجدول السابق أن معامل التحديد $R^2$ يبلغ 0.2492 وهذا يعني أن 24.92% فقط من التغير في تأخير تقرير المراجعة يفسره التغير في قابلية الإيضاحات المتممة للقراءة (السواعي،٢٠١١، ص ١٠٩).

وبالنسبة لعلاقة متغيرات الرقابة وتأخير تقرير المراجعة فإنها تختلف باختلاف المتغير، فالعلاقة إيجابية مع كل من حجم الشركة والرفع المالي للشركة ومدى تغير مراقب الحسابات، وعندما تكون نهاية السنة المالية في ٣١ ديسمبر. أما باقي متغيرات الرقابة متمثلة في عمر الشركة ومدى خسارة الشركة وربحية الشركة فالعلاقة عكسية كما هو واضح في نتائج تحليل الإنحدار.

ومن تحليل الانحدار السابق يمكن صياغة نموذج الانحدار للفرض الأول الذي يوضح العلاقة بين تأخير تقرير المراجعة وقابلية الإيضاحات المتممة للقراءة كما يلي:

$$ARL_{it} = 3.646 - 0.0003\,Readability_{it} + 0.2827\,F.size_{it} - 0.0464\,Age_{it} - 0.0517\,Loss_{it} + 0.4046\,LEV_{it} - 1.8682\,ROA_{it} + 0.0944\,AudChange_{it} + 0.0704\,FYE_{it} + \varepsilon_{it}$$

**ب- نتيجة اختبار الفرض الثاني:**

استهدف هذا الفرض اختبار تأثير طول فترة ارتباط مراقب الحسابات على العلاقة بين قابلية الإيضاحات المتممة للقراءة وتأخير تقرير المراجعة. ويظهر نموذج الانحدار كما يلي:

$$ARL_{it} = \alpha + \beta_1\,Readability_{it} + \beta_2\,AudTenure_{it} + \beta_3\,(Readability*AudTenure)_{it} + \beta_4\,F.size_{it} + \beta_5\,Age_{it} + \beta_6\,Loss_{it} + \beta_7\,LEV_{it} + \beta_8\,ROA_{it} + \beta_9\,AudChange_{it} + \beta_{10}\,FYE_{it} + \varepsilon_{it}$$

وتظهر نتائج تحليل الانحدار للنموذج السابق في الجدول التالي:

[١] من الجدير بالذكر أن المتوقع أن تكون العلاقة بين تأخير تقرير المراجعة والقابلية للقراءة علاقة عكسية ولكن لأن تم قياس القابلية للقراءة بموشر Fog الذي يقيس صعوبة القراءة وليس سهولتها فإن العلاقة المتوقعة تكون إيجابية، لذلك تم رفض الفرض الأول.

**جدول رقم (٤) نتائج تحليل الانحدار للفرض الثاني**

Dependent Variable: ARL

Method: Panel Least Squares

Periods included: 6

Total panel (balanced) observations: 420

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | 3.855301 | 0.287015 | 13.4324 | 0 |
| Readability | -0.01023 | 0.00523 | -1.95544 | 0.0512 |
| AudTenure | -0.10651 | 0.03056 | -3.48523 | 0.0005 |
| Readability*AudTenure | 0.0036 | 0.001577 | 2.283696 | 0.0229 |
| FirmSize | 0.030669 | 0.013213 | 2.321198 | 0.0208 |
| AGE | -0.02905 | 0.025149 | -1.15515 | 0.2487 |
| LOSS | -0.05008 | 0.054209 | -0.92391 | 0.3561 |
| LEV | 0.369829 | 0.080667 | 4.584652 | 0 |
| ROA | -1.82373 | 0.248247 | -7.34644 | 0 |
| AudChange | 0.02129 | 0.064309 | 0.331053 | 0.7408 |
| FYE | 0.091447 | 0.054436 | 1.67991 | 0.0937 |
| | | | | |
| $R^2$ | 0.280906 | Mean dependent var | | 4.202922 |
| Adjusted $R^2$ | 0.263324 | S.D. dependent var | | 0.430436 |
| F-statistic | 15.97713 | Durbin-Watson stat | | 0.782231 |
| Prob(F-statistic) | 0 | | | |

يتضح من الجدول السابق أن القوة التفسيرية للنموذج تحسنت عن النموذج السابق الذي يختبر الفرض الأول، حيث أن قيمة (Adjusted $R^2$) ارتفعت إلى 0.263 وبذلك يمكن تفسير بعض التغيرات من خلال هذا النموذج. كما يتضح أن هذا النموذج صالحا لاختبار العلاقة محل الدراسة وتحقيق هدف الدراسة حيث أن قيمة F الإحصائية تبلغ 15.977 بمستوى معنوية 0.00.

وبالنظر لمعاملات الإنحدار يتضح أنه بوجود المتغير المعدل (طول فترة ارتباط مراقب الحسابات ) لم يختلف اتجاه العلاقة بين القابلية للقراءة وتأخير تقرير المراجعة ولكن تحسنت معنوية العلاقة. كما أن مستوى معنوية الأثر التفاعلي للمتغير المستقل والمتغير المعدل[١] (Readability*AudTenure) بلغت 0.022 أي أقل من 0.05 وبذلك يتم **قبول الفرض الثاني للبحث**. وهذا يعني أن طول فترة ارتباط مراقب الحسابات تؤثر على العلاقة بين قابلية الإيضاحات المتممة للقراءة وتأخير تقرير المراجعة.

[١] سيتم قبول أو رفض فرض البحث الثاني تبعا لمعنوية المتغير التفاعلي (Readability*AudTenure).

كما يتضح من نتائج تحليل الإنحدار السابق أن العلاقة بين طول فترة ارتباط مراقب الحسابات وتأخير تقرير المراجعة علاقة سلبية معنوية، أي أن كلما زادت فترة ارتباط مراقب الحسابات كلما قل تأخير تقرير المراجعة. وهذا يتمشى مع الدراسات: (Tanyi et al., 2010; Dao and Pham, 2014; Sharma et al., 2017; Ghosh and Siriviryakul, 2018) وقد يفسر ذلك أسباب تحسين معنوية العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل بإدخال المتغير المعدل (طول فترة ارتباط مراقب الحسابات).

ومما سبق يمكن صياغة نموذج الانحدار للفرض الثاني الذي يوضح تأثير طول فترة ارتباط مراقب الحسابات على العلاقة بين قابلية الإيضاحات المتممة للقراءة وتأخير تقرير المراجعة في وجود متغيرات الرقابة كما يلي:

$$ARL_{it} = 3.855 - 0.0102\,Readability_{it} - 0.1065\,AudTenure_{it} + 0.0036\,(Readability*AudTenure)_{it} + 0.0306\,F.size_{it} - 0.029\,Age_{it} - 0.0501\,Loss_{it} + 0.3698\,LEV_{it} - 1.8237\,ROA_{it} + 0.0212\,AudChange_{it} + 0.0914\,FYE_{it} + \varepsilon_{it}$$

**ج- نتيجة اختبار الفرض الثالث:**

استهدف هذا الفرض اختبار تأثير حجم مكتب المراجعة كمتغير معدل على العلاقة بين قابلية الإيضاحات المتممة للقراءة وتأخير تقرير المراجعة. وكما أوضحنا في نتيجة اختبار الفرض الثاني أن قرار القبول أو الرفض للفرض يتوقف على معنوية الأثر التفاعلي (Husaini et al., 2019) للمتغير المستقل مع المتغير المعدل (Readability*AudSize) والذي يظهر في نموذج الانحدار التالي:

$$ARL_{it} = \alpha + \beta_1\,Readability_{it} + \beta_2\,AudSize_{it} + \beta_3\,(Readability*AudSize)_{it} + \beta_4\,F.size_{it} + \beta_5\,Age_{it} + \beta_6\,Loss_{it} + \beta_7\,LEV_{it} + \beta_8\,ROA_{it} + \beta_9\,AudChange_{it} + \beta_{10}\,FYE_{it} + \varepsilon_{it}$$

وتظهر نتائج تحليل الانحدار للنموذج السابق في الجدول التالي:

**جدول رقم (٥) نتائج تحليل الانحدار للفرض الثالث**

Dependent Variable: ARL

Method: Panel Least Squares

Sample: 2014 2019

Cross-sections included: 70

Total panel (balanced) observations: 420

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | 3.715157 | 0.314529 | 11.81182 | 0 |
| Readability | 0.005001 | 0.003493 | 1.431684 | 0.153 |
| AudSize | 0.249986 | 0.097797 | 2.556158 | 0.0109 |
| Readability *AudSize | -0.01117 | 0.004809 | -2.32297 | 0.0207 |
| FirmSize | 0.016815 | 0.01602 | 1.049618 | 0.2945 |
| AGE | -0.02932 | 0.025865 | -1.13339 | 0.2577 |
| LOSS | -0.04105 | 0.055106 | -0.74483 | 0.4568 |
| LEV | 0.372275 | 0.082397 | 4.518049 | 0 |
| ROA | -1.73957 | 0.257027 | -6.76805 | 0 |
| AudChange | 0.097059 | 0.061861 | 1.568983 | 0.1174 |
| FYE | 0.075796 | 0.055123 | 1.375032 | 0.1699 |
| | | | | |
| $R^2$ | 0.261141 | Mean dependent var | | 4.202922 |
| Adjusted $R^2$ | 0.243076 | S.D. dependent var | | 0.430436 |
| F-statistic | 14.45561 | Durbin-Watson stat | | 0.755368 |
| Prob(F-statistic) | 0 | | | |

يتضح من الجدول السابق أن القوة التفسيرية للنموذج تحسنت عن النموذج الأول الذي يختبر الفرض الأول، حيث أن قيمة (Adjusted $R^2$) ارتفعت إلى 0.243 وبذلك يمكن تفسير بعض التغيرات من خلال هذا النموذج. كما يتضح أن هذا النموذج صالحا لاختبار العلاقة محل الدراسة وتحقيق هدف الدراسة حيث أن قيمة F الإحصائية تبلغ 14.4556 بمستوى معنوية 0.00.

وبالنظر لمعاملات الإنحدار في الجدول السابق يتضح أنه بوجود المتغير المعدل (حجم مكتب المراجعة) اختلف اتجاه العلاقة ولكنها مازالت غير معنوية. أما مستوى معنوية الأثر التفاعلي للمتغير المستقل والمتغير المعدل (Readability*AudSize) والتي من خلالها يتم قبول أو رفض فرض البحث، فإنها بلغت 0.0207 أي أقل من 0.05 وبذلك يتم **قبول الفرض الثالث للبحث**. وبذلك فإن حجم مكتب المراجعة يؤثر على العلاقة بين قابلية الإيضاحات المتممة للقراءة وتأخير تقرير المراجعة.

كما يتضح من نتائج تحليل الإنحدار في الجدول السابق أن العلاقة بين حجم مكتب المراجعة وتأخير تقرير المراجعة علاقة ايجابية معنوية، وبالتالي كلما زاد حجم مكتب المراجعة كلما زاد تأخير تقرير المراجعة. وهذا يتناقض مع نتائج دراستي: (Mukhtaruddien et al., 2015; Cahan et al., 2021) حيث أوضحتا أن تأخير تقرير المراجعة يقل مع كبر حجم مكتب المراجعة، خاصة إذا كان أحد مكاتب المراجعة الكبرى Big4. ويمكن تفسير ذلك بأن مكاتب المراجعة الكبرى في مصر تعاني من ضغوط العمل خاصة إذا كانت معظم الشركات تنتهي سنتها المالية في ٣١ ديسمبر[١] مما يجعل العمل يتم في أوقات الذروة مما يؤدي إلى تأخير تقرير المراجعة.

ومما سبق يمكن صياغة نموذج الانحدار للفرض الثالث الذي يوضح تأثير حجم مكتب المراجعة على العلاقة بين قابلية الإيضاحات المتممة للقراءة وتأخير تقرير المراجعة في وجود متغيرات الرقابة كما يلي:

$$ARL_{it} = 3.715 + 0.005\,Readability_{it} + 0.2499\,AudSize_{it} - 0.0112\,(Readability*AudSize)_{it} + 0.0168\,F.size_{it} - 0.0293\,Age_{it} - 0.041\,Loss_{it} + 0.3722 LEV_{it} - 1.7396\,ROA_{it} + 0.0971\,AudChange_{it} + 0.0758\,FYE_{it} + \varepsilon_{it}$$

**د- نتيجة اختبار الفرض الرابع:**

استهدف الفرض الرابع اختبار تأثير المتغيرين المعدلين (طول فترة ارتباط مراقب الحسابات ، وحجم مكتب المراجعة) على العلاقة بين قابلية الإيضاحات المتممة للقراءة وتأخير تقرير المراجعة. ويظهر نموذج الانحدار كما يلي:

$$ARL_{it} = \alpha + \beta_1\,Readability_{it} + \beta_2\,AudTenure_{it} + \beta_3\,(Readability*AudTenure)_{it} + \beta_4\,AudSize_{it} + \beta_5\,(Readability*AudSize)_{it} + \beta_6\,F.size_{it} + \beta_7\,Age_{it} + \beta_8\,Loss_{it} + \beta_9\,LEV_{it} + \beta_{10}\,ROA_{it} + \beta_{11}\,AudChange_{it} + \beta_{12}\,FYE_{it} + \varepsilon_{it}$$

وتظهر نتائج تحليل الانحدار للنموذج السابق في الجدول التالي:

[١] يلاحظ من جدول تحليل الانحدار رقم (٦) أن العلاقة ايجابية بين توقيت انتهاء السنة المالية لدى الشركات وتأخير تقرير المراجعة، أي أن تأخير تقرير المراجعة يتأخر عندما يكون مكتب المراجعة يعمل في أوقات الضغط (الذروة).

**جدول رقم (٦) نتائج تحليل الانحدار للفرض الرابع**

Dependent Variable: LNARL

Method: Panel Least Squares

Sample: 2014 2019

Cross-sections included: 70

Total panel (balanced) observations: 420

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | 3.937498 | 0.321511 | 12.24684 | 0 |
| Readability | -0.00651 | 0.005348 | -1.21672 | 0.2244 |
| AudTenure | -0.11981 | 0.030748 | -3.89647 | 0.0001 |
| Readability*AudTenure | 0.004435 | 0.001594 | 2.782457 | 0.0056 |
| AudSize | 0.278457 | 0.097257 | 2.863112 | 0.0044 |
| Readability*AudSize | -0.01316 | 0.0048 | -2.741 | 0.0064 |
| FirmSize | 0.019654 | 0.015791 | 1.244649 | 0.214 |
| AGE | -0.01078 | 0.025749 | -0.41862 | 0.6757 |
| LOSS | -0.0376 | 0.053963 | -0.69671 | 0.4864 |
| LEV | 0.329491 | 0.081329 | 4.051347 | 0.0001 |
| ROA | -1.66773 | 0.252609 | -6.60203 | 0 |
| AudChange | 0.027217 | 0.063846 | 0.426299 | 0.6701 |
| FYE | 0.097916 | 0.054344 | 1.801765 | 0.0723 |
| | | | | |
| R-squared | 0.295437 | Mean dependent var | | 4.202922 |
| Adjusted R-squared | 0.274664 | S.D. dependent var | | 0.430436 |
| F-statistic | 14.22193 | Durbin-Watson stat | | 0.772409 |
| Prob(F-statistic) | 0 | | | |

يتضح من الجدول السابق أن القوة التفسيرية للنموذج تحسنت عن النموذج الأول الذي يختبر الفرض الأول، حيث أن قيمة (Adjusted $R^2$) ارتفعت إلى 0.2746 وبذلك يمكن تفسير بعض التغيرات من خلال هذا النموذج. ويعد هذا النموذج صالحا لاختبار العلاقة محل الدراسة وتحقيق هدف الدراسة حيث أن قيمة F الإحصائية تبلغ 14.22 بمستوى معنوية 0.00.

وبالنظر لمعاملات الإنحدار يتضح أنه بإدخال المتغيرين المعدلين على النموذج الأول لم يتغير اتجاه العلاقة بين القابلية للقراءة وتأخير تقرير المراجعة ولكن تحسنت معنوية العلاقة. وذلك على الرغم من تغير اتجاه العلاقة عند إدخال المتغير المعدل الثاني (حجم مكتب المراجعة) وعدم تغيرها عند إدخال المتغير المعدل الأول (طول فترة ارتباط مراقب الحسابات )، وهذا يدل على قوة تأثير المتغير المعدل الأول عن الثاني. وبالتالي فإن طول فترة ارتباط مراقب الحسابات له تأثير أكبر من حجم مكتب المراجعة على العلاقة بين قابلية الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للقراءة وتأخير تقرير المراجعة.

أما مستوى معنوية الأثر التفاعلي للمتغير المستقل والمتغيرين المعدلين فقد بلغت 0.0056 و 0.0064 على التوالي، وكلاهما أقل من 0.05 لذلك يتم **قبول الفرض الرابع للبحث**.

كما يتضح من الجدول السابق أن باختبار المتغيرين المعدلين معا في نفس النموذج لم يؤثر على علاقتهما بتأخير تقرير المراجعة سواء من ناحية اتجاه العلاقة أو معنويتها.

ويمكن مما سبق صياغة نموذج الانحدار للفرض الرابع كما يلي:

$$ARL_{it} = 3.9375 - 0.0065\,Readability_{it} - 0.1198\,AudTenure_{it} + 0.0044\,(Readability*AudTenure)_{it} + 0.2785\,AudSize_{it} - 0.0131\,(Readability*AudSize)_{it} + 0.0197\,F.size_{it} - 0.0108\,Age_{it} - 0.0376\,Loss_{it} + 0.3295\,LEV_{it} - 1.6677\,ROA_{it} + 0.0272\,AudChange_{it} + 0.0979\,FYE_{it} + \varepsilon_{it}$$

ونخلص من تحليل نتائج اختبارات الفروض السابقة أن العلاقة بين قابلية الإيضاحات المتممة للقراءة وتأخير تقرير المراجعة علاقة إيجابية ولكنها غير معنوية، وتغير اتجاه العلاقة بإدخال حجم مكتب المراجعة كمتغير معدل، ولكن لم يتغير بإدخال طول فترة ارتباط مراقب الحسابات . كما أن اتجاه علاقة متغيرات الرقابة بتأخير تقرير المراجعة لم تتغير بإدخال المتغيرات المعدلة.

**٥/٤/٦ التحليل الإضافي:**

لكي يتم الحصول على المزيد من الدقة والوضوح للعلاقة بين القابلية للقراءة وتأخير تقرير المراجعة في ظل المتغيرات المعدلة ومتغيرات الرقابة التي تم اختبارها في التحليل السابق، يتم إعادة اختبار فروض الدراسة بعد تعديل النموذج الأساسي وذلك بإضافة متغيرات جديدة تمثل متغيرات رقابة إضافية. وهذه المتغيرات يمكن أن تؤثر على المتغير التابع ويكون هناك دراسات سابقة أوضحت هذا التأثير (Aljaaidi et al., 2019). وبعد عمل التحليل الإضافي يتم عمل مقارنة بين نتائجه ونتائج التحليل الأساسي وذلك لتحديد مدى الاختلاف بينهما وأثر ذلك على النتائج التي تم التوصل إليها في التحليل الأساسي.

وسيتم أخذ **أتعاب مراقب الحسابات** Audit Fees (AudFees) كمتغير إضافي ويتم قياسه باللوغاريتم الطبيعي للأتعاب المدفوعة لمراقب الحسابات. قياسا على: (Habib et al., 2019; Azizon, 2019; Salehi et al., 2020; Blanco et al., 2021; Bryan and Mason, 2020)

كما سيتم استخدام **نوع الرأي في تقرير المراجعة** Auditor opinion كمتغير إضافي آخر والذي يتم قياسه بمتغير وهمي يأخذ قيمة (١) إذا حصلت الشركة على تقرير غير معدل (نظيف) ويأخذ القيمة (صفر) إذا كان غير ذلك. قياسا على (Aljaaidi et al,. 2019; Bryan and Mason, 2020).

ويتم اختبار فروض البحث في ظل التحليل الإضافي من خلال تحليل الانحدار بطريقة المربعات الصغرى Panel Least Squares. مع ملاحظة أن أهداف الفروض في التحليل الإضافي لم تتغير عن الأهداف في التحليل الأساسي، ولكن في هذا التحليل فقط تم إضافة متغيرات جديدة. ويوضح جدول رقم (٧) وجدول رقم (٨) نتائج اختبارات الفروض في ظل التحليل الإضافي مقارنة بنتائج الفروض في التحليل الأساسي.

**جدول رقم (٧) نتائج الاختبار الفرضين الأول والثاني في ظل التحليل الإضافي مقارنة بنتائج التحليل الأساسي**

| الفرض الأول | | | | | الفرض الثاني | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| $ARL_{it} = \alpha + \beta1\ Readability_{it} + \beta2\ F.size_{it} + \beta3\ Age_{it} + \beta4\ Loss_{it} + \beta5 LEV_{it} + \beta68\ ROA_{it} + \beta7 AudChange_{it} + \beta8\ FYE_{it} + \beta9 AudFees_{it} + \beta10\ Opinion_{it} + \varepsilon_{it}$ | | | | | $ARL_{it} = \alpha + \beta1\ Readability_{it} + \beta2\ AudTenure_{it} + \beta3\ Readability*AudTenure_{it} + \beta4\ F.size_{it} + \beta5\ Age_{it} + \beta6\ Loss_{it} + \beta7\ LEV_{it} + \beta8\ ROA_{it} + \beta9\ AudChange_{it} + \beta10\ FYE_{it} + \beta11\ AudFees_{it} + \beta12\ Opinion_{it} + \varepsilon_{it}$ | | | | |
| Variable | التحليل الأساسي | | التحليل الإضافي | | Variable | التحليل الأساسي | | التحليل الإضافي | |
| | Coefficient | Prob. | Coefficient | Prob. | | Coefficient | Prob. | Coefficient | Prob. |
| C | 3.646164 | 0 | 3.875307 | 0 | C | 3.855301 | 0 | 3.984102 | 0 |
| Readability | -0.00026 | 0.926 | -0.00309 | 0.259 | Readability | -0.01023 | 0.051 | -0.01122 | 0.028 |
| FirmSize | 0.028273 | 0.035 | 0.027165 | 0.097 | AudTenure | -0.10651 | 0.001 | -0.0959 | 0.001 |
| AGE | -0.04636 | 0.066 | -0.03925 | 0.115 | Readability* AudTenure | 0.0036 | 0.023 | 0.002995 | 0.052 |
| LOSS | -0.05168 | 0.350 | -0.07591 | 0.161 | FirmSize | 0.030669 | 0.021 | 0.024323 | 0.131 |
| LEV | 0.404619 | 0 | 0.419959 | 0 | AGE | -0.02905 | 0.249 | -0.01948 | 0.436 |
| ROA | -1.86821 | 0 | -1.77798 | 0 | LOSS | -0.05008 | 0.356 | -0.07009 | 0.188 |
| AudChange | 0.094431 | 0.13 | 0.084316 | 0.163 | LEV | 0.369829 | 0 | 0.375709 | 0 |
| FYE | 0.070419 | 0.202 | 0.204867 | 0.001 | ROA | -1.82373 | 0 | -1.73105 | 0 |
| AudFees | | | -0.00659 | 0.800 | AudChange | 0.02129 | 0.741 | 0.010927 | 0.861 |
| Opinion | | | -0.27274 | 0 | FYE | 0.091447 | 0.094 | 0.21922 | 0.000 |
| | | | | | AudFees | | | 0.008386 | 0.746 |
| | | | | | Opinion | | | -0.26781 | 0 |
| | | | | | | | | | |
| $R^2$ | 0.249298 | | 0.298269 | | $R^2$ | 0.280906 | | 0.326667 | |
| Adjusted $R^2$ | 0.234686 | | 0.281111 | | Adjusted $R^2$ | 0.263324 | | 0.306815 | |
| F-statistic | 17.06097 | | 17.38441 | | F-statistic | 15.97713 | | 16.45466 | |
| Prob. (F-tatistic) | 0 | | 0 | | Prob. (F-statistic) | 0 | | 0 | |

**جدول رقم (٨) نتائج اختبار الفرضين الثالث والرابع في ظل التحليل الإضافي مقارنة بنتائج التحليل الأساسي**

| الفرض الثالث | | | | | الفرض الرابع | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| $ARL_{it} = \alpha + \beta1\ Readability_{it} + \beta2\ AudSize_{it} + \beta3\ Readability*AudSize_{it} + \beta4\ F.size_{it} + \beta5\ Age_{it} + \beta6\ Loss_{it} + \beta7\ LEV_{it} + \beta8\ ROA_{it} + \beta9\ AudChange_{it} + \beta10\ FYE_{it} + \beta11\ AudFees_{it} + \beta12\ Opinion_{it} + \varepsilon_{it}$ | | | | | $ARL_{it} = \alpha + \beta1\ Readability_{it} + \beta2\ AudTenure_{it} + \beta3\ Readability*AudTenure_{it} + \beta4\ AudSize_{it} + \beta5\ Readability*AudSize_{it} + + \beta6\ F.size_{it} + \beta7\ Age_{it} + \beta8\ Loss_{it} + \beta9\ LEV_{it} + \beta10ROA_{it} + \beta11AudChange_{it} + \beta12\ FYE_{it} + \beta13\ AudFees_{it} + \beta14\ Opinion_{it} + \varepsilon_{it}$ | | | | |
| Variable | التحليل الأساسي | | التحليل الإضافي | | Variable | التحليل الأساسي | | التحليل الإضافي | |
| | Coefficient | Prob. | Coefficient | Prob. | | Coefficient | Prob. | Coefficient | Prob. |
| C | 3.715157 | 0 | 4.303231 | 0 | C | 3.937498 | 0 | 4.34989 | 0 |
| Readability | 0.005001 | 0.153 | 0.001985 | 0.564 | Readability | -0.00651 | 0.224 | -0.00749 | 0.151 |
| AudSize | 0.249986 | 0.011 | 0.300707 | 0.003 | AudTenure | -0.11981 | 0.000 | -0.10356 | 0.001 |
| Readability * AudSize | -0.01117 | 0.021 | -0.01033 | 0.028 | Readability* AudTenure | 0.004435 | 0.006 | 0.003643 | 0.019 |
| FirmSize | 0.016815 | 0.295 | 0.016073 | 0.343 | AudSize | 0.278457 | 0.004 | 0.301271 | 0.003 |
| AGE | -0.02932 | 0.258 | -0.02451 | 0.331 | Readability* AudSize | -0.01316 | 0.006 | -0.01162 | 0.014 |
| LOSS | -0.04105 | 0.457 | -0.07403 | 0.169 | FirmSize | 0.019654 | 0.214 | 0.015167 | 0.363 |
| LEV | 0.372275 | 0 | 0.414992 | 0 | AGE | -0.01078 | 0.676 | -0.00581 | 0.818 |
| ROA | -1.73957 | 0 | -1.67266 | 0 | LOSS | -0.0376 | 0.486 | -0.06587 | 0.214 |
| AudChange | 0.097059 | 0.117 | 0.086361 | 0.149 | LEV | 0.329491 | 0.000 | 0.363603 | 0 |
| FYE | 0.075796 | 0.169 | 0.215845 | 0.000 | ROA | -1.66773 | 0 | -1.60902 | 0 |
| AudFees | | | -0.04094 | 0.155 | AudChange | 0.027217 | 0.670 | 0.020354 | 0.743 |
| Opinion | | | -0.27615 | 0 | FYE | 0.097916 | 0.072 | 0.227201 | 0.000 |
| | | | | | AudFees | | | -0.02189 | 0.447 |
| | | | | | Opinion | | | -0.26612 | 0 |
| | | | | | | | | | |
| $R^2$ | 0.261141 | | 0.314837 | | $R^2$ | 0.295437 | | 0.34181 | |
| Adjusted $R^2$ | 0.243076 | | 0.294636 | | Adjusted $R^2$ | 0.274664 | | 0.319058 | |
| F-statistic | 14.45561 | | 15.58494 | | F-statistic | 14.22193 | | 15.02315 | |
| Prob (F-statistic) | 0 | | 0 | | Prob (F-statistic) | 0 | | 0 | |

من نتائج تحليل الإنحدار الذي يظهر في الجدولين السابقين يتضح أن قيمة ($Adjusted R^2$) تحسنت في اختبار جميع الفروض. وبذلك فإن القوة التفسيرية للنماذج المستخدمة في اختبار الفروض ارتفعت عن النماذج المستخدمة في اختبار الفروض في التحليل الأساسي. ويمكن تفسير ذلك بسبب زيادة متغيرات الرقابة في التحليل الإضافي، لذلك يمكن تفسير العديد من التغيرات من خلال هذه النماذج.

ولقد ارتفعت المعنوية الكلية للنماذج حيث ازدادت قيمة F الإحصائية في اختبار جميع الفروض في التحليل الإضافي عن التحليل الأساسي، وجميعهم بمستوى معنوية 0.00 وبذلك فإن هذه النماذج مازالت صالحة لاختبار العلاقة محل الدراسة.

وبالنظر لمعاملات الانحدار (Coefficient) للقابلية للقراءة وتأخير تقرير المراجعة في كل فروض الدراسة يتضح أن إتجاه العلاقة لم يتغير ولكن ازدادت معنوية العلاقة بسبب إدخال متغيرات رقابة جديدة على النماذج في التحليل الأساسي.

كما تحسنت قيم معامل التحديد $R^2$ في اختبار جميع الفروض وهذا يجعل المزيد من التغير في تأخير تقرير المراجعة يفسره التغير في قابلية الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للقراءة. مما يُزيد من قوة النماذج المستخدمة في اختبار الفروض، وبذلك تحقق الهدف من التحليل الإضافي (Aljaaidi et al., 2019).

وبالنظر لمعاملات الانحدار للمتغيرات المعدلة ومتغيرات الرقابة في التحليل الأساسي مقارنة بمعاملات الانحدار في التحليل الإضافي فيتضح أن اتجاه العلاقة بين هذه المتغيرات والمتغير التابع لم يتغير ولكن ازدادت معنوية العلاقة بسبب زيادة متغيرات الرقابة.

وبالنسبة لمتغيرات الرقابة الإضافية فيتضح أن العلاقة بين المتغير الرقابي الإضافي الأول (أتعاب مراقب الحسابات) وتأخير تقرير المراجعة علاقة عكسية غير معنوية. وهذا يعنى أن كلما زادت أتعاب مراقب الحسابات كلما قل تأخير تقرير المراجعة. وهذا يتمشى مع نتائج دراسة Salehi et al.,(2020) حيث توضح أن ارتفاع الأتعاب يكون بسبب ارتفاع الجهد المطلوب في عملية المراجعة نتيجة طلب جودة أعلى، مما قد يؤثر بالإيجاب على عملية المراجعة وبالتالي تقليل تأخير تقرير المراجعة.

أما العلاقة بين متغير الرقابة الإضافي الثاني (رأي مراقب الحسابات في القوائم المالية) وتأخير تقرير المراجعة فإنها علاقة عكسية معنوية. بمعنى عندما يبدى مراقب الحسابات رأيا غير معدلا (رأي نظيف) فإن تأخير تقرير المراجعة يقل. وهذا يعني زيادة تأخير تقرير المراجعة في الحالات التي يبدى فيها مراقب الحسابات رأيا معدلا (غير نظيف). وهذا يتمشى مع نتائج دراسة Durand (2019) حيث أوضحت أن مراقب الحسابات يحتاج وقتا وجهدا أكبر في حالة أن تكون القوائم المالية بها أمور تستدعي تعديل الرأي، وبالتالي يزداد تأخير تقريره.

**٦/٤/٦ تحليل الحساسية:**

يتم إجراء تحليل الحساسية Sensitivity analysis للتحقق من مدى قوة ومتانة robustness النتائج التي تم التوصل إليها في التحليل الأساسي، حيث يتم إجراء التحليل الأساسي مرة ثانية مع إجراء بعض التغيرات في النماذج المستخدمة لاختبار فروض البحث، أو تغيير حجم العينة، او استبعاد بعض المشاهدات المتطرفة أو المختلفة عن باقي المشاهدات. ويمكن أن تكون التغيرات التي يتم إجراؤها على النماذج المستخدمة في اختبار الفروض اختبار الاختيار الذاتي Self-selection test والذي فيه يتم جعل المتغير المستقل الرئيس في التحليل الأساسي متغيرا تابعا وجعل المتغير التابع

متغيرا مستقلا. أو يكون التغيير على التحليل الأساسي من خلال قياس متغيرات النماذج المستخدمة فيه بمقاييس بديلة. (Blandón and Bosch, 2013; Cheung and Lau, 2016).

وتري الباحثة إمكانية إجراء اختبار الاختيار الذاتي في هذا البحث، بسبب أنه يمكن أن تكون الإيضاحات المتممة للقوائم المالية صعبة القراءة أو غير قابلة للقراءة بسبب تأخير تقرير المراجعة، وهذا قد يرجع إلى كثرة التعديلات في القوائم المالية التي يطلبها مراقب الحسابات وتسبب تأخير تقرير المراجعة، مما يزيد من صعوبة قراءة القوائم المالية وإيضاحاتها المتممة.

ويكون الهدف من تحليل الحساسية في هذه الحالة اختبار العلاقة بين القابلية للقراءة كمتغير تابع وتأخير تقرير المراجعة كمتغير مستقل وذلك لمعرفة اتجاه هذه العلاقة ومدى معنويتها بالمقارنة بالتحليل الأساسي الذي فيه تأخير تقرير المراجعة متغيرا تابعا والقابلية للقراءة متغيرا مستقلا. وذلك للتحقق من أن النماذج المستخدمة في اختبار فروض البحث في التحليل الأساسي ملائمة ومدى قوة ومتانة هذه النماذج.

والهدف من فروض البحث في تحليل الحساسية لن يتغير عن الهدف في التحليل الأساسي، ولكن فقط تم إجراء بعض التغيرات في النماذج المستخدمة بحيث تم جعل المتغير المستقل متغيرا تابعا والمتغير التابع متغيرا مستقلا. وتوضح الجداول التالية اختبار فروض الدراسة في ظل تحليل الحساسية مقارنة بالتحليل الأساسي.

**جدول رقم (٩) نتائج اختبار الفرض الأول في ظل تحليل الحساسية مقارنة بنتائج التحليل الأساسي:**

| الفرض الأول | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| $Readability_{it} = \alpha + \beta1\ ARL_{it} + \beta2\ F.size_{it} + \beta3\ Age_{it} + \beta4\ Loss_{it} + \beta5\ LEV_{it} + \beta6\ ROA_{it} + \beta7\ AudChange_{it} + \beta8\ FYE_{it} + \beta9\ AudFees_{it} + \beta10\ Opinion_{it} + \varepsilon_{it}$ | | | | | |
| Variable | التحليل الأساسي | | Variable | التحليل الإضافي | |
| | Coefficient | Prob. | | Coefficient | Prob. |
| C | 3.646164 | 0 | C | 0.151548 | 0.9794 |
| Readability | -0.00026 | 0.926 | ARL | -0.08195 | 0.9258 |
| FirmSize | 0.028273 | 0.035 | FirmSize | 1.174301 | 0 |
| AGE | -0.04636 | 0.066 | AGE | -1.31399 | 0.0034 |
| LOSS | -0.05168 | 0.350 | LOSS | 1.38444 | 0.1603 |
| LEV | 0.404619 | 0 | LEV | 0.424535 | 0.7775 |
| ROA | -1.86821 | 0 | ROA | -3.83221 | 0.4246 |
| AudChange | 0.094431 | 0.13 | AudChange | -0.46278 | 0.6776 |
| FYE | 0.070419 | 0.202 | FYE | -2.78548 | 0.0045 |
| | | | | | |
| $R^2$ | 0.249298 | | $R^2$ | 0.109449 | |
| Adjusted $R^2$ | 0.234686 | | Adjusted $R^2$ | 0.092114 | |
| F-statistic | 17.06097 | | F-statistic | 6.313988 | |
| Prob.(F-statistic) | 0 | | Prob.(F-statistic) | 0 | |

**جدول رقم (١٠) نتائج اختبار الفرض الثاني في ظل تحليل الحساسية مقارنة بنتائج التحليل الأساسي:**

| الفرض الثاني | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| Readabilityit = α + β1ARL it+ β2 AudTenureit + β3 ARL*AudTenureit + β4 F.sizeit+ β5 Ageit + β6 Lossit + β7 LEVit + β8 ROAit+ β9 AudChangeit + β10 FYEit + β11 AudFeesit + β12 Opinionit + εit | | | | | |
| Variable | التحليل الأساسي | | Variable | تحليل الحساسية | |
| | Coefficient | Prob. | | Coefficient | Prob. |
| C | 3.855301 | 0 | C | 16.96474 | 0.0406 |
| Readability | -0.01023 | 0.051 | ARL | -3.79206 | 0.0164 |
| AudTenure | -0.10651 | 0.001 | AudTenure | -5.46407 | 0.0048 |
| Readability*AudTenure | 0.0036 | 0.023 | ARL*AudTenure | 1.348879 | 0.0038 |
| FirmSize | 0.030669 | 0.021 | FirmSize | 1.108893 | 0 |
| AGE | -0.02905 | 0.249 | AGE | -1.41136 | 0.0018 |
| LOSS | -0.05008 | 0.356 | LOSS | 1.437046 | 0.1419 |
| LEV | 0.369829 | 0 | LEV | 0.25646 | 0.8635 |
| ROA | -1.82373 | 0 | ROA | -3.26226 | 0.4937 |
| AudChange | 0.02129 | 0.741 | AudChange | 0.102626 | 0.93 |
| FYE | 0.091447 | 0.094 | FYE | -2.90917 | 0.003 |
| | | | | | |
| $R^2$ | 0.280906 | | $R^2$ | 0.128057 | |
| Adjusted $R^2$ | 0.263324 | | Adjusted $R^2$ | 0.106738 | |
| F-statistic | 15.97713 | | F-statistic | 6.006741 | |
| Prob.(F-statistic) | 0 | | Prob.(F-statistic) | 0 | |

**جدول رقم (١١) نتائج اختبار الفرض الثالث في ظل تحليل الحساسية مقارنة بنتائج التحليل الأساسي:**

| الفرض الثالث | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| Readabilityit = α + β1 ARLit + β2 AudSizeit + β3 ARL* AudSizeit + β4 F.sizeit+ β5 Ageit + β6 Lossit + β7 LEVit + β8 ROAit+ β9 AudChangeit + β10 FYEit + β11 AudFeesit + β12 Opinionit + εit | | | | | |
| Variable | التحليل الأساسي | | Variable | تحليل الحساسية | |
| | Coefficient | Prob. | | Coefficient | Prob. |
| C | 3.715157 | 0 | C | -7.04537 | 0.2799 |
| Readability | 0.005001 | 0.153 | ARL | 0.292643 | 0.7414 |
| AudSize | 0.249986 | 0.011 | AudSize | 3.723237 | 0.1932 |
| Readability * AudSize | -0.01117 | 0.021 | ARL * AudSize | -1.29524 | 0.0498 |
| FirmSize | 0.016815 | 0.295 | FirmSize | 1.453618 | 0 |
| AGE | -0.02932 | 0.258 | AGE | -1.18733 | 0.0099 |
| LOSS | -0.04105 | 0.457 | LOSS | 1.350549 | 0.1678 |
| LEV | 0.372275 | 0 | LEV | 0.775018 | 0.6058 |
| ROA | -1.73957 | 0 | ROA | -3.76489 | 0.4294 |
| AudChange | 0.097059 | 0.117 | AudChange | -0.38362 | 0.7286 |
| FYE | 0.075796 | 0.169 | FYE | -2.57726 | 0.0083 |
| | | | | | |
| $R^2$ | 0.261141 | | $R^2$ | 0.126496 | |
| Adjusted $R^2$ | 0.243076 | | Adjusted $R^2$ | 0.105139 | |
| F-statistic | 14.45561 | | F-statistic | 5.922926 | |
| Prob.(F-statistic) | 0 | | Prob.(F-statistic) | 0 | |

**جدول رقم (١٢) نتائج اختبار الفرض الرابع في ظل تحليل الحساسية مقارنة بنتائج التحليل الأساسي:**

| الفرض الرابع | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| Readabilityit = α + β1ARLit + β2 AudTenureit + β3 ARL*AudTenureit + β4 AudSizeit + β5 ARL* AudSizeit + β6 F.sizeit+ β7 Ageit + β8 Lossit + β9 LEVit + β10 ROAit+ β11 AudChangeit + β12 FYEit + β13 AudFeesit + β14 Opinionit + εit | | | | | |
| Variable | التحليل الأساسي | | Variable | التحليل الإضافي | |
| | Coefficient | Prob. | | Coefficient | Prob. |
| C | 3.937498 | 0 | C | 10.6047 | 0.2225 |
| Readability | -0.00651 | 0.224 | ARL | -3.57666 | 0.0225 |
| AudTenure | -0.11981 | 0.000 | AudTenure | -5.75045 | 0.0028 |
| Readability*AudTenure | 0.004435 | 0.006 | ARL*AudTenure | 1.419933 | 0.0022 |
| AudSize | 0.278457 | 0.004 | AudSize | 4.485999 | 0.1153 |
| Readability*AudSize | -0.01316 | 0.006 | ARL*AudSize | -1.46869 | 0.0255 |
| FirmSize | 0.019654 | 0.214 | FirmSize | 1.373462 | 0 |
| AGE | -0.01078 | 0.676 | AGE | -1.25909 | 0.0065 |
| LOSS | -0.0376 | 0.486 | LOSS | 1.409091 | 0.1465 |
| LEV | 0.329491 | 0.000 | LEV | 0.644448 | 0.6652 |
| ROA | -1.66773 | 0 | ROA | -3.16952 | 0.5025 |
| AudChange | 0.027217 | 0.670 | AudChange | 0.22296 | 0.8476 |
| FYE | 0.097916 | 0.072 | FYE | -2.70856 | 0.0056 |
| | | | | | |
| $R^2$ | 0.295437 | | $R^2$ | 0.146978 | |
| Adjusted $R^2$ | 0.274664 | | Adjusted $R^2$ | 0.121828 | |
| F-statistic | 14.22193 | | F-statistic | 5.843937 | |
| Prob.(F-statistic) | 0 | | Prob.(F-statistic) | 0 | |

ويتضح من الجداول السابقة لإختبار فروض الدراسة في ظل تحليل الحساسية، أن اتجاه العلاقة بين القابلية للقراءة وتأخير تقرير المراجعة لم يتغير في تحليل الحساسية في اختبار جميع الفروض مقارنة بالتحليل الأساسي، ولكن معنوية العلاقة انخفضت. كما أن القوة التفسيرية للنماذج المستخدمة لاختبار فروض البحث انخفضت في تحليل الحساسية عن التحليل الأساسي حيث انخفضت قيمة Adjusted ($R^2$) في جميع النماذج لاختبار جميع الفروض في تحليل الحساسية عن التحليل الاساسي.

كما أن المعنوية الكلية للنماذج انخفضت عن التحليل الأساسي، حيث أن قيمة F الإحصائية انخفضت في جميع النماذج المستخدمة لاختبار جميع فروض البحث.

كما يتضح من الجداول السابقة أن قيمة معامل التحديد $R^2$ في نتائج اختبار جميع فروض البحث في ظل تحليل الحساسية انخفضت بشكل كبير عن التحليل الأساسي وهذا يعني أن قدر قليل من التغيرات في قابلية الإيضاحات المتممة للقراءة يفسره التغير في تأخير تقرير المراجعة.

وبالنسبة لقبول أو رفض فروض البحث فإن تحليل الحساسية لم يؤثر على قبول أو رفض فروض البحث في التحليل الأساسي.

وتأسيسا على ما سبق يتضح أن النماذج المستخدمة في اختبار فروض البحث في التحليل الأساسي ملائمة لاختبار العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل، حيث أن في ظل نتائج تحليل الانحدار لتحليل الحساسية لم تختلف نتائجه عن نتائج التحليل الأساسي بشأن قبول ورفض فروض البحث. كما ضعفت النتائج في تحليل الحساسية بشأن القوة التفسيرية للنماذج والمعنوية الكلية للنماذج. وهذا يدل على ملائمة وقوة النماذج المستخدمة في اختبار فروض البحث في التحليل الأساسي (Blandón and Bosch, 2013).

**٥/٦ نتائج البحث والتوصيات ومجالات البحث المقترحة:**

بناءً على الدراسة النظرية والتطبيقية السابقة يمكن استخلاص نتائج الدراسة والتوصيات ومجالات البحث المقترحة كما يلي:

**١/٥/٦ نتائج البحث:**

استهدف البحث دراسة واختبار العلاقة بين قابلية الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للقراءة وتأخير تقرير المراجعة، وبعد الإنتهاء من الدراسة النظرية والتطبيقية توصلت الباحثة لعدة نتائج وهي:

- تعد قابلية القوائم المالية وإيضاحاتها المتممة للقراءة من أهم العوامل التي تحقق جودة التقارير المالية ومن ثم جودة المعلومات المحاسبية التي تساعد في اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة. ولقد توصلت الدراسة التطبيقية أن قابلية الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للقراءة لأغلبية الشركات المقيدة بالبورصة المصرية منخفضة أي يصعب قرائتها، حيث حصلت معظم تلك الشركات على ١٥,٨ درجة في مقياس Fog index وهذا يعني أن النصوص في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية صعبة القراءة.
- يعد تأخير تقرير المراجعة من القضايا الهامة في الوقت الحاضر التي تشغل فكر الأكاديميين والممارسين لمهنة المراجعة. وتوصلت الدراسة التطبيقية إلى أن متوسط فترة تأخير تقرير المراجعة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية يبلغ ٧٣ يوما تقريبا. وأغلبية الشركات يتأخر تقرير المراجعة لديها ٦٦ يوما. ومن الملاحظ أن معظم الشركات تصدر قوائمها المالية مرفق معها تقرير المراجعة خلال الفترة المسموح بها قانونا وهي خلال ٩٠ يوما من إنتهاء السنة المالية.
- كما توصلت الدراسة النظرية إلى العديد من العوامل التي تمثل محددات لتأخير تقرير المراجعة، وهذه المحددات تمثل عوامل مؤثرة على فترة التأخير وهذا التأثير قد يكون إيجابا أو سلبا. كما توصلت الدراسة النظرية إلى أن بعض تلك المحددات ترتبط بعميل المراجعة مثل الخصائص التشغيلية للشركة وخصائص حوكمة الشركات. والبعض الآخر يرتبط بعملية المراجعة أو مراقب الحسابات ذاته.
- وتم استخدام مزيجا من تلك المحددات في الدراسة التطبيقية كمتغيرات رقابة أساسية لاختبار العلاقة بين قابلية الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للقراءة وتأخير تقرير المراجعة. وتوصلت الدراسة التطبيقية إلى أن كل من عمر الشركة، مدى خسارة الشركة، وربحية الشركة يؤثرون سلبيا على تأخير تقرير المراجعة عن القوائم المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. بينما يؤثر كل من حجم الشركة، الرفع المالي للشركة، مدى تغير مراقب الحسابات، وتوقيت نهاية السنة المالية إيجابا على تأخير تقرير المراجعة.

- كما تم استخدام كل من أتعاب مراقب الحسابات ونوع الرأي لمراقب الحسابات كمتغيرات رقابة إضافية لتعزيز النتائج التي تم التوصل إليها في التحليل الأساسي. وتوصلت الدراسة التطبيقية إلى أن العلاقة بين متغيرات الرقابة الإضافية وتأخير تقرير المراجعة علاقة عكسية. وذلك يتمشى مع نتائج الدراسات السابقة.
- توصلت الدراسة التطبيقية إلى أن العلاقة بين قابلية الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للقراءة (مقاسة بمدى صعوبة القراءة Fog index) وتأخير تقرير المراجعة عن القوائم المالية للشركات المسجلة بالبورصة المصرية علاقة عكسية غير معنوية، وتم التوصل لنفس النتيجة عند إجراء التحليل الإضافي. كما تم اختبار مدى قوة أو حساسية النموذج المستخدم في اختبار تلك العلاقة من خلال تحليل الحساسية، وتم التوصل لنفس النتائج مما يدل على قوة النماذج المستخدمة في التحليل الأساسي.
- تم اختيار طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بالعميل، وحجم مكتب المراجعة كمتغيرات معدلة للعلاقة بين القابلية للقراءة وتأخير تقرير المراجعة، وذلك اشتقاقا من الدراسات السابقة. وتوصلت الدراسة التطبيقية إلى أن العلاقة بين قابلية الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للقراءة وتأخير تقرير المراجعة في بيئة الممارسة المهنية في مصر تتأثر بكل من طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بالعميل، وحجم مكتب المراجعة تأثيرا معنويا.

**٢/٥/٦ توصيات البحث:**

تأسيسا على ما تم التوصل إليه من نتائج في الدراسة النظرية والتطبيقية واستنادا على مشكلة البحث فإن الباحثة توصي بما يلي:

- زيادة الاهتمام من قبل الجهات المهنية في مصر بقضية قابلية التقارير المالية للقراءة لما لها من أثر إيجابي على جودة هذه التقارير مما يزيد من منفعتها في عملية اتخاذ القرارات. والسعي وراء تطوير مبادئها النظرية وطرق قياسها.
- الاهتمام أكثر بقضية تأخير تقرير المراجعة ومحاولة تخفيض فترة التأخير من خلال إصدار القرارات المهنية التي تساعد على ذلك. وذلك لأهمية توفير القوائم المالية مرفق بها تقرير المراجعة في أقرب وقت من انتهاء السنة المالية، وذلك لزيادة منفعة المعلومات المحاسبية.
- زيادة وعي إدارات الشركات بأهمية قابلية التقارير المالية للقراءة، وإجراء ورش عمل لمُعدي القوائم المالية وإيضاحاتها المتممة لمساعدتهم في إعداد تقارير مالية مفهومة وسهلة القراءة.
- تضافر الجهود بين إدارت الشركات ولجان المراجعة ومراقب الحسابات لديها والتعاون معه على أعلى مستوي، لأجل الانتهاء من عملية المراجعة في أقل وقت من انتهاء السنة المالية وبالتالي تخفيض فترة تأخير تقريره.

**٣/٥/٦ مجالات البحث المقترحة:**

من نتائج الدراسة النظرية والتطبيقية السابق عرضها والتوصيات المشتقة منها يمكن الإشارة إلى بعض البحوث التي قد تكون مهمة مستقبلا من وجهة نظر الباحثة، ومنها:

- تأثير جودة المراجعة على العلاقة بين قابلية الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للقراءة وتأخير تقرير المراجعة، مع التطبيق على الشركات المسجلة بالبورصة المصرية.

- العلاقة بين تأخير تقرير المراجعة وجودة المراجعة المدركة، مع التطبيق على الشركات المسجلة بالبورصة المصرية.
- أثر البيانات الضخمة لدى عميل المراجعة على قابلية القوائم المالية وإيضاحاتها المتممة للقراءة، دراسة تجريبية في بيئة الممارسة المهنية في مصر.
- أثر قابلية التقارير المالية للقراءة على أسعار الأسهم، مع التطبيق على الشركات المسجلة بالبورصة المصرية.
- أثر درجة القدرة الإدارية للفريق الإداري للشركة على قابلية القوائم المالية وإيضاحاتها المتممة للقراءة، مع التطبيق على الشركات المسجلة بالبورصة المصرية.
- أثر خصائص حوكمة الشركات على العلاقة بين قابلية القوائم المالية وإيضاحاتها المتممة للقراءة وتأخير تقرير المراجعة، دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة بالبورصة المصرية.
- أثر إدارة الأرباح على العلاقة بين قابلية التقارير المالية للقراءة وجودة المعلومات في هذه التقارير، مع التطبيق على الشركات المسجلة بالبورصة المصرية.
- أثر جودة المراجعة المدركة على قابلية تقرير الإفصاح عن إدارة مخاطر الأمن السيبراني للقراءة، دراسة تجريبية في بيئة الممارسة المهنية في مصر.

## مراجع البحث

أولا المراجع باللغة العربية:

إبراهيم، أحمد كمال مطاوع. ٢٠١٩. أثر خصائص لجنة المراجعة الداخلية ومجلس الإدارة على فترة تأخر تقرير المراجعة: دراسة تطبيقية. *مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس- كلية التجارة- قسم المحاسبة*، ٢٣ (٢): ١-٤٣.

الإبياري، هشام فاروق مصطفى. ٢٠١٧. نحو إطار لقياس تأخير تقرير المراجعة وأثره على قيمة منشأة عميل المراجعة: منظور تحليلي ودراسة تطبيقية. *مجلة التجارة والتمويل، جامعة طنطا - كلية التجارة*، ٢: ٢-٤٤.

السواعي، خالد محمد. ٢٠١١. Eviews والقياس الاقتصادي. دائرة المكتبة الوطنية – الأردن. متاح على:http://www.dar-alketab.com

الهيئة العامة للرقابة المالية. ٢٠١٦. الدليل المصري لحوكمة الشركات. مركز المديرين المصري، الاصدار الثالث، أغسطس. متاح على: www.eiod.org

الهيئة العامة للرقابة المالية. ٢٠٢٠. قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية. وفقا لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١١) لسنة ٢٠١٤ وتعديلاته، ديسمبر. متاح على: www.fra.gov.eg

صالح، أبو الحمد مصطفى. ٢٠١٧. محددات تأخير الإفصاح عن التقارير المالية السنوية وأثره على منفعتها في اتخاذ القرارات في البيئة المصرية. *مجلة البحوث التجارية المعاصرة، جامعة سوهاج - كلية التجارة*، ٣١ (٤): ٣-٣٩.

على، محمود أحمد. ٢٠١٨. أثر درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وتدوير منشأته على تقلبات عوائد الأسهم: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة المحاسبة والمراجعة، جامعة بني سويف – كلية التجارة*، (٣): ٥٣-١٠٥

محمد، أحمد عبدالمالك. ١٩٩٥. دراسة تحليلية للعوامل المحددة لتأخير تقرير المراجع. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس - كلية التجارة*، ٢: ٩١٣-٩٤٣.

محمد، سامي حسن علي. ٢٠١٦. إطار مقترح لقياس وتفسير التأثير المشترك لكل من التخصص الصناعي والفترة الزمنية لإرتباط المراجع بالشركة على تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة للشركات المساهمة: دراسة تطبيقية. *مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس- كلية التجارة- قسم المحاسبة*، ٢٠ (١): ٣٠٣-٣٥٢.

منصور، أشرف محمد إبراهيم. ٢٠١٧. رؤية تحليلية انتقادية لتدوير المراجعين الخارجيين في بيئة الأعمال المصرية: دراسة ميدانية. *مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس- كلية التجارة- قسم المحاسبة*، ٢١ (١): ٩١-١٥٥.

وزارة الاقتصاد. ١٩٩٨. قانون الشركات المصري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والمعدل بقانون ٣ لسنة ١٩٩٨.

وزارة الاقتصاد. ١٩٩٢. اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢.

ثانيا: المراجع باللغة الانجليزية:

Abdillah, M. Mardijuwono, A and Habiburrochman, H. 2019. The effect of company characteristics and auditor characteristics to audit report lag. *Asian Journal of Accounting Research*, 4 (1): 129-144.

Al Bhoor, A. and Khamees, B. 2016. Audit Report Lag, Audit Tenure and Auditor Industry Specialization; Empirical Evidence from Jordan. *Jordan Journal of Business Administration*, 12 (2): 459- 479.

Aljaaidi, K. Bagulaidah, G. and Ismail, N. 2019 .The influence of internal audit function quality, audit committee effectiveness on the audit report lag: empirical evidence from Jordan. *Journal of Research in Finance and Accounting*, 4 (2): 216-238.

Atmojo, R. and Sukirman. 2019. Effect of Tenure, Audit Specialization, and KAP's Reputation on the Quality of Audit Mediated by Audit Committees. *Accounting Analysis Journal,* 8(1): 66-73.

Azizan, S. 2019. Ceo's Gender, Power, Ownership**:** Roles on Audit Report Lag. *Management & accounting review*, 18 (2): 245-273.

Barnett, A. and Leoffler, K. 1979. Readability of accounting and auditing messages. *Journal of business communication*, 16 (3): 49-59.

Bhuiyan, B. and D'Costa, M. 2020. Audit committee ownership and audit report lag: evidence from Australia. *International Journal of Accounting & Information Management*, 28 (1):96-125.

Blandón, J. and Bosch, J. 2013. Audit firm tenure and qualified opinions: New evidence from Spain. *Revista de Contabilidad*, *Spanish Accounting Review*, 16 (2), June–December: 118-125.

Blanco, B., Coram, P., Dhole, S., & Kent, P. (2021). How do auditors respond to low annual report readability? *Journal of Accounting and Public Policy*, 40(3), from: https://doi.org/10.1016/j.jaccpubpol.2020.106769.

Bonsall, S. Leone, A. Miller, B. and Rennekamp, K. 2017. A plain English measure of financial reporting readability. *Journal of Accounting and Economics*, 63 (2–3):329-357.

Bryan, D and Mason, T. 2020. Earnings volatility and audit report lag. *Advances in Accounting,* 51:1-9.

Cahan, S. Hay, D. and Zixuan, L. 2021. Audit firm merger and the strategic response by large audit firms. *The British Accounting Review*, 53(3) May, from: https://doi.org/10.1016/j.bar.2020.100941.

Chang, Y. and Stone, D. 2019. Proposal readability, audit firm size and engagement success Do more readable proposals win governmental audit engagements? *Managerial Auditing Journal*, 34 (8): 871-894.

Chang, Y. and Stone, D. 2019. Why does decomposed audit proposal readability differ by audit firm size? A Coh-Metrix approach. *Managerial Auditing Journal*, 34 (8): 895-923.

Chen, Ch. Lin, Ch. Lin, Y. 2008. Audit Partner Tenure, Audit Firm Tenure, and Discretionary Accruals: Does Long Auditor _ Tenure Impair Earnings Quality? *Contemporary Accounting Research*, 25 (2) Summer: 415-445.

Cheung, E. and Lau, J. 2016. Readability of Notes to the Financial Statements and the Adoption of IFRS. *Australian Accounting Review* 26 (77) Issue 2: 162-176.

Choi, J. Lim, H and Dafydd Mali, D. 2017. mandatory audit firm rotation and big4 effect on audit quality: evidence from south korea. *Asian Academy of Management Journal of Accounting and Finance*, 13 (1): 1–40.

Dao, M and Pham, T. 2014. Audit tenure, auditor specialization and audit report lag. *Managerial Auditing Journal*, 29 (6): 490-512.

Durand, G. 2019. The determinants of audit report lag: a meta-analysis. *Managerial Auditing Journal*, 34 (1): 44-75.

Fakhfakh, M. 2016. An Empirical Investigation of Readability and Communicative Performance of Auditor's Report Post ISA 700. *The IUP Journal of Accounting Research & Audit Practices*, XV (4): 64-96.

Firnanti, F and Karmudiandri, A. 2020. Corporate Governance and Financial Ratios Effect on Audit Report Lag. *Accounting and Finance Review*, 5 (1): 15 – 21.

Garcia-Blandona, J. and Argiles, J. 2015. Audit firm tenure and independence: A comprehensive investigation of audit qualifications in Spain. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation,* 24: 82-93.

Ghosh, A. and Siriviriyakul, S. 2018. Quasi Rents to Audit Firms from Longer Tenure. *Accounting Horizons*, 32 (2): 81–102.

Habib, A. Bhuiyan, M. Huang, H. and Miah, M. 2019. Determinants of audit report lag: A meta-analysis. *International Journal of Auditing*, 23: 20–44.

Hassan, Y. 2016. Determinants of audit report lag: evidence from Palestine. *Journal of Accounting in Emerging Economies*, 6 (1): 13-32.

Henderson, E. 2020. Is low readability resulting in information overload in financial statement note disclosures. *International Journal of Business, Accounting, and Finance*, 14 (1): 114-129.

Hesarzadeh, R. and Bazrafshan, A. 2018. Corporate reporting readability and regulatory review risk. *Baltic Journal of Management*, 13 (4): 488-507.

Hollingsworth, C. Neal, T. and Reid, C. 2020. The Effect of Office Changes within Audit Firms on Clients' Audit Quality and Audit Fees. *Auditing: A Journal of practice & theory*, 39 (1): 71–99.

Husaini, Saiful, and Ilyas, F. 2019. The Substitution Role of Audit Committee Effectiveness and Audit Quality in Explaining Audit Report Lag. *Accounting and Finance Review Journal*, 4 (1): 28 – 37.

Juwita, R. Sutrisno, T. and Hariadi, B. 2020. Influence of audit committee and internal audit on audit report lag: Size of public accounting firm as a moderating variable. *International journal of research in business and social science*, 9 (1): 137-142.

Karim, M. and Sarkar, S. 2020. Auditors' quality, footnotes, and earnings persistence. *Managerial Finance*, 46 (2): 267-282.

Kawada, B and Wang, J. 2020. Annual report readability subsequent to going concern opinions. *Managerial Auditing Journal*, 35 (1): 24-42.

Kuang, H. Li, H. Sherwood, M. and Whited, R. 2020. Mandatory Audit Partner Rotations and Audit Quality in the United States. *Auditing: A Journal of practice & theory*, 39 (3): 161–184.

Leventis, S. Weetman, P. and Caramanis, C. 2005. Determinants of Audit Report Lag: Some Evidence from the Athens Stock Exchange. *International Journal of Auditing*, 9: 45–58.

Mali, D. and Lim, H. 2018. Conservative Reporting and the Incremental Effect of Mandatory Audit Firm Rotation Policy: A Comparative

Analysis of Audit Partner Rotation vs Audit Firm Rotation in South Korea. *Australian Accounting Review*, 28 (86): 446–463.

McManus A. 2011. Introduction to Regression Models for Panel Data Analysis. *Indiana University Workshop in Methods*, available at http://www.Indiana.edu

Mukhtaruddin, Oktarina, R. Relasari, and Abukosim. 2015. Firm and Auditor Characteristics, and Audit Report Lag in Manufacturing Companies Listed on Indonesia Stock Exchange during 2008-2012. *Journal of Business and Management*, 3 (1): 13-26.

Riccardi, W. 2019. Do Audit Firm Tenure and Size Moderate Changes in Financial Reporting Quality Due to Mandatory IFRS Adoption? *Auditing: A Journal of practice & theory*, 38 (4): 201–224.

Richards, G. and Staden, C. 2015. The readability impact of international financial reporting standards. *Pacific Accounting Review*, 27 (3) : 282-303.

Rudyanto, A. Daniswari, D. and Oktaviani, Y. 2017. Audit Firm Reputation versus Auditor Capability: Their Effect on Audit Quality in Indonesia. *Accounting and Finance Review*, 2(4): 12–20.

Salehi, M. Bayaz, M. Mohammadi, Sh. Adibian, M. and Fahimifard, S. 2020. Auditors' response to readability of financial statement notes, *Asian Review of Accounting*, 28 (3): 463-480.

Seifzadeh, M. Salehi, M. Abedini, B. and Ranjbar, M. 2021. The relationship between management characteristics and financial statement readability. *EuroMed Journal of Business*, 16 (1): 108-126. available on Emerald Insight at: https://www.emerald.com/insight/content/doi/10.1108/EMJB-12-2019-0146/full/html.

Sharma, D. Tanyi, P. and Litt, B. 2017. Costs of Mandatory Periodic Audit Partner Rotation: Evidence from Audit Fees and Audit Timeliness. *Auditing: A Journal of practice & theory*, 36 (1), February: 129–149.

Shofiyah, L and Suryani, A. 2020. Audit Report Lag and Its Determinants. Conference Paper, in 3rd International Research Conference on Economics and Business. *KnE Social Sciences*: 202–221.

Smith, J.E. and Smith, N.P. 1971. Readability: a measure of the performance of the communication function of financial reporting. *The Accounting Review*, 46 (3): 552-561.

Stewart, E and Cairney, T. 2019. Audit report lag and client industry homogeneity. *Managerial Auditing Journal*, 34 (8): 1008-1028.

Stone, G. W. and Lodhia, S. 2019. Readability of integrated reports: an exploratory global study. *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, 32 (5): 1532-1557.

Tanyi, P. Raghunandan, K. and Barua, A. 2010. Audit Report Lags after Voluntary and Involuntary Auditor Changes. *Accounting Horizons*, 24 (4): 671–688.

Tschopp, D. Barney, D. and Passard C. Dean, C. P. 2018. The Readability Of Financial Statement Note Disclosures. *International Journal of Business, Accounting, and Finance*, 12(1) Spring: 63-4.

Türel A. Taş, N. Genç, M. and Özden, B. 2017. Audit Firm Tenure and Audit Quality Implied by Discretionary Accruals and Modified Opinions: Evidence from Turkey. *Acta Universitatis Danubius: Oeconomica (AUDŒ),*13 (1): 187-196.

Velte, P. 2018. Does gender diversity in the audit committee influence key audit matters' readability in the audit report? UK evidence. *Corp Soc Resp Env Ma*, 25:748–755.

Widyaningsih, I. Harymawan, I. Mardijuwono, A. Ayuningtyas, E. and Larasat, D. 2019. Audit firm rotation and audit quality: Comparison before vs after the elimination of audit firm rotation regulations in Indonesia. *Cogent Business & Management*, 6: 1-15.

Xu, Q. Fernando, G. Tam, K and Zhang, W. 2020. Financial report readability and audit fees: a simultaneous equation approach. *Managerial Auditing Journal*, 35 (3): 345-372.

## ملاحق البحث

**ملحق رقم (١) عينة الدراسة مقسمة إلى قطاعات**

| م | قطاعات البورصة المصرية | عدد الشركات (عينة البحث) |
|---|---|---|
| ١ | قطاع الموارد الأساسية | ٩ |
| ٢ | قطاع الرعاية الصحية والأدوية | ٥ |
| ٣ | قطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات | ٥ |
| ٤ | قطاع العقارات | ٩ |
| ٥ | قطاع السياحة والترفيه | ٦ |
| ٦ | قطاع الأغذية والمشروبات والتبغ | ١٣ |
| ٧ | قطاع الطاقة والخدمات المساندة | ٢ |
| ٨ | قطاع التجارة والموزعون | ٣ |
| ٩ | قطاع المقاولات والإنشاءات الهندسية | ٣ |
| ١٠ | قطاع المنسوجات والسلع المعمرة | ٦ |
| ١١ | قطاع مواد البناء | ٧ |
| ١٢ | قطاع الورق ومواد التعبئة والتغليف | ٢ |
| | الإجمالي | ٧٠ شركة |

**ملحق رقم (٢) الإحصاء الوصفي للمتغيرات بأرقامها المطلقة**

| | ARL | READABILITY | AUDTENURE | AUDSIZE | FIRMSIZE | AGE | LOSS | LEV | ROA | AUDCHANGE | FYE |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Mean | 72.9215 | 17.8917 | 2.99286 | 0.41667 | 1.69E+09 | 17.4571 | 0.24524 | 0.37304 | 0.05019 | 0.09762 | 0.85714 |
| Median | 66 | 15.8493 | 3 | 0 | 7.18E+08 | 20 | 0 | 0.37047 | 0.03728 | 0 | 1 |
| Maximum | 268 | 38.2254 | 6 | 1 | 1.66E+10 | 38 | 1 | 1.46431 | 0.47186 | 1 | 1 |
| Minimum | 11 | 8.17479 | 1 | 0 | 3105654 | 0 | 0 | 0.00081 | -0.3931 | 0 | 0 |
| Std. Dev. | 31.9106 | 7.04983 | 1.66171 | 0.49359 | 2.57E+09 | 7.91877 | 0.43074 | 0.23587 | 0.09857 | 0.29715 | 0.35034 |
| Skewness | 2.07319 | 0.84182 | 0.3832 | 0.33806 | 2.74589 | -0.4591 | 1.1843 | 0.61934 | 0.27021 | 2.71147 | -2.0412 |
| Kurtosis | 10.9271 | 2.97277 | 1.92451 | 1.11429 | 11.6806 | 2.58327 | 2.40259 | 3.74444 | 5.44489 | 8.35208 | 5.16667 |
| | | | | | | | | | | | |
| Jarque-Bera | 1400.55 | 49.6194 | 30.5195 | 70.2287 | 1846.46 | 17.7936 | 104.427 | 36.5491 | 109.717 | 1015.93 | 373.819 |
| Probability | 0 | 0 | 0 | 0 | 0.00000 | 0.00014 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| | | | | | | | | | | | |
| Sum | 30627 | 7514.51 | 1257 | 175 | 7.12E+11 | 7332 | 103 | 156.677 | 21.0819 | 41 | 360 |
| Sum Sq. Dev. | 426662.4 | 20824.3 | 1156.98 | 102.083 | 2.76E+21 | 26274.2 | 77.7405 | 23.3106 | 4.07066 | 36.9976 | 51.4286 |
| | | | | | | | | | | | |
| Observations | 420 | 420 | 420 | 420 | 420 | 420 | 420 | 420 | 420 | 420 | 420 |

# The relationship between financial statement notes readability and audit report lag and the impact of auditor's tenure and his audit firm size on this relationship.

## An Empirical study on listed companies in the Egyptian Stock Exchange

*Dr. Neama Harb Meshapet*

**Abstract:**

The research aimed to study and test the relationship between readability of financial statement notes and audit report lag, and to test the effect of audit tenure and audit firm size on this relationship.

To achieve this goal, an empirical study was conducted on non-financial companies that listed in the Egyptian Stock Exchange for the period from 2014 to 2019, to test the relationship between readability of financial statement notes and audit report lag, in light of audit tenure and audit firm size as moderating variables, with controlling variables which are the size and age of the company, Profit and loss of company, the degree of financial leverage, the rate of return on assets, auditor change and fiscal year end . In addition to the audit fees and Auditor opinion as additional control variables.

The researcher found that the readability of financial statement notes in the majority of listed companies in the Egyptian Stock Exchange was low. Most of the companies have a score of 15.8 on the Fog index which indicates difficulty in reading. She also found that the average of audit report lag period was 73 days in the majority of listed companies in the Egyptian Stock Exchange.

The researcher also found that the relationship between readability of financial statement notes measured by the difficulty reading index (Fog index) and audit report lag in listed companies in the Egyptian Stock Exchange was negative but not significant. This result was enhanced by conducting additional and sensitivity analysis.

Also, she found that audit tenure and audit firm size affected on the relationship between readability of financial statement notes and audit report lag. Because the statistical indicators changed by introducing the audit tenure and audit firm size as moderating variables.

Based on the results obtained, the researcher recommends that increasing attention to the issues of readability and audit report lag because of their impact on the quality and usefulness of accounting information.

**Key words**: readability, financial statement notes, audit report lag, audit tenure, audit firm size.